

عبد العزيز

نظارة المعارف العمومية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

أمر عليه الأمر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ميلادية)

(الطبعة الثانية)

يتمتع من نظارة المعارف بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٠٨
« بعد إدخال التعديلات فيه »

مطبعة مدرسة الصنائع الحديديّة ببولاق

١٩٠٨

نظارة المعارف العمومية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

(الطبعة الثانية)

بتصريح من نظارة الحقانية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٠٨ بمرة ٣٤٨٥
« بعد احوال التعديلات فيه »

بمطبعة مدرسة الصنائع الحديوية ببولاق

سنة ١٩٠٨

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤)
جونيئو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب الحاكم الاهلية وعلى المادة
الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢)
سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا
وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة
رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية
المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة
المتخوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة
من جهات القطر المصرى من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ
افتتاح المحكمة الابتدائية السكائنة تلك الجهة فى دائرتها
(المادة الثانية) على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣) نوفمبر
سنة ١٨٨٣) (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية رئيس مجلس النظار
(نحرى) (شريف)

ثانياً — اسم الخصم الذى تعلن هذه الاوراق فى مصلحته ولقبه وصنفته أو وظيفته ومحلّه

ثالثاً — اسم المحضر والمحكمة الموظف بها
رابعاً — اسم ولقب المعلن اليه المعلومين وصنفته أو وظيفته ومحلّه
خامساً — ذكر اسم الشخص الذى تسلم اليه الاوراق المعلنه
سادساً — ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتاع
من بذلها فى الاحوال الميئنة فى المادة السابقة

٤ — الاوراق التى تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون
نسختين احدهما أصل والثانية صورة وذلك فى غير الاحوال
المستثناة بموجب نص صريح

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن
سواء كانت تحريرية او شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه
الاعلان مباشرة فاذا تراءى للمحضر فى هذه الحالة وجه فى الامتاع
عن الاعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم فى نفس اليوم الى
القاضى المعين من المحكمة للامور الوقتية ليحكم بلزوم الاعلان
أو بما يراه من التغيرات التى يصح بها الاعلان ويأمر المحضر بما
ينبغي اجراؤه

(١) المحل هو المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه باستيفاء
ماله وايفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولولم يكن حاضراً فيه فى
بعض الاحيان أو أغلبها وانه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه

٥ — يجب على المحضر أن يبين في ذيل الاصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المدين من المحكمة للامور الوقفية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام

٦ — يجب أن تسلم الاوراق المقضى اعلانها لنفس الخصم أو لمحله ^(١)

٧ — انا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكناً معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال أما لحاكم البلدة الساكن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الاصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الاصل والصورة ويكون الاجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة

(١) ذكرته ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ — ٤ يونيو سنة ١٨٩١ (المادة الاولى) اعلان الاوراق والاحكام للضباط والصف ضباط والساكن الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان من يراد الاعلان اليه موجوداً في جهة يعمدة عن مركز السردارية تعلن الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي يمينه الردار لذلك ويشمر نظارة الحفانية عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الاحكام على أحدهم يعقوبه

(المادة الثانية) تراعى في الاعلان والتنفيذ المواعيد والاصول المقررة في القانونين المشار اليهما آنفاً (قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنابات)

٨ - الاوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليم صورها على الوجة
الآتى بيانها
أولاً - ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد
مدير الاقليم الداخلى فى دائرة المحكمة المختصة بالنظر فى القضية
ثانياً - ما يتعلق بالمصالح بصير تسليم صورته الى نظار دواوينها
العمومية

ثالثاً - ما يتعلق بالدوائر تسلم صورته الى نظارها
رابعاً - ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته فى مركز
الشركة ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس
ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم وان لم يكن لها مركز فتسلم
الى أحد شركائها المتضامين

خامساً - ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم
بالقطر المصرى تسلم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو
يكتب على الاصل علامة الاستلام

وفى الاحوال الثلاثة الاول تكتب ممن يستلم الصورة علامة
الاستلام على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك فى الاصل والصورة
واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه فى الاحوال الثلاثة المرقومة
أو وجده وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحضرة
الخديوية الموظف بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الاصل
بالاستلام ومن يمتنع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام

يحكم عليه بفرامة مائة قرش ديواني ويكون الحكم عليه بذلك من القاضي المعين للامور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضي في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة

٩ — اذا كان الخصم المقضى الاعلان اليه محل بالبلاذ الاجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها بمعرفة وكيل الحضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية واذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة

١٠ — يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذي يطلب فيه الخصم ذلك منه أو في اليوم الذي يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك

١١ — اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز لقاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضي المواد الجزئية أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين

(ذكرى ١٤ ذى القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

١٢ — الامر الذي يصدر من قاضي الامور الوقتية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن في اولها واذا كان المقصود اعلان

علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملاً على انتداب من يعين للاعلان

(دكرتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ — ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

١٣ — يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو اختامهم

١٤ — على المحضر عقب الاعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون محتافه منمرة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الاوراق المعلقة بوجه الاختصار

١٥ — يسلم أصل الورقة المعلقة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر

١٦ — اذا كانت الورقة المعلقة للخصم مشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدّر بالايام أو على التنبيه عليه باجراء امر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور

١٧ — اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزاد عليه يوم لسكر مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من السكور على خمس ساعات يزاد له يوم على الميعاد وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات نصفها

١٨ — اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده

١٩ — تكون المواعيد للاشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا في ممالك الدولة العلية أو في البلاد الاجنبية على حسب ما هو آت

أولاً — يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون في ممالك الدولة العلية أو في البلاد السكّانة بسواحل البحر المتوسط

ثانياً — يعطى ميعاد مائة وثمانين يوماً لمن يكون قاطناً في كافة البلاد الاخر من أوروبا أو مينات المشرق لحد البلدة المسماة يوقاهمة

ثالثاً — يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً في جميع البلاد الاخر

٢٠ — لا تعتبر مواعيد المسافاة المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الاعلان اليه حاضراً بالديار المصرية بل تراعى في حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التي تكون اقامته بها أو الجهة التي يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تزيد في المواعيد

٢١ — لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية

أيضاً من المساء ولا في أيام الاعياد إلا اذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك

٢٢ — المواعيد السابق يانها والاجرآت المقررة في المواد ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ يقتضى مراعاتها وإلا فيكون العمل لاغياً

٢٣ — اذا حكم بطلان العمل بسبب فعل المخضر فقد صار ملزوماً بمصاريف المرافعات الملغاة وبالتعويضات اذا كان لها وجه فضلاً عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية

الكتاب الاول

في المرافعات امام محاكم أول درجة

قد صار تعديل الباب الاول من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما يأتي بموجب دكرتو ٩ صفر سنة ١٣١٠

٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ودكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ ٩ مايو سنة ١٨٩٥

(الباب الاول)

(في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لانواع
القضايا وأهميتها)

٢٤ - محاكم أول درجة هي

أولاً - محاكم المواد الجزئية
ثانياً - المحكمة الابتدائية

٢٥ - اذا ترآى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية
بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين
يحضر فيهما الاخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضايا بدون تحرير
طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الاحالة
حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للاخصام

٢٦ - ينتدب ناظر الحقبانية قاضياً من قضاة المحكمة الابتدائية
ليحكم بانفراده انتهائياً بهيئة محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوى
المدنية والتجارية سواء كانت خاصة بأموال منقولة أو بأموال
ثابتة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على ^{اربع الف} الف فرس ديوانى فاذا زاد على
ذلك لغاية عشرة آلاف فرس يكون حكمه فيما ذكر ابتدائياً يجوز
استئنافه ويحكم أيضاً في الدعاوى الآتية يانها ويكون حكمه

أخيراً إذا كان المدعى به لم يتجاوز ألف قرش ديوانى وابتدائياً إذا زاد على ذلك إلى مالا نهاية

أولاً — الدعاوى المتضمنة طلب أجره المساكين أو أجره الاراضى أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة في الاماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخلية أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهراً من المحل المؤجر انما لا يسوغ له الحكم في ذلك جميعه الا اذا كان الايجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش في السنة

ثانياً — الدعاوى المتعلقة بالتلافى الحاصل في اراضى الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالتلف بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو مالهيات الخدمة والصناع والمستخدمين

ثالثاً — الدعاوى المتعلقة بالنزاع في وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى مبنية على فصل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى وبحكم أيضاً متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانوناً أو نظاماً أو اصطلاحاً فيما يختص بالآبنية أو الاعمال المضرة أو المغروسات

رابعاً — الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن

ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنيح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الامور الجزئية ^(١)

٢٧ - يحكم أيضاً قاضي المواد الجزئية حكماً انتهائياً في جميع الاحوال التي يرخص له القانون بالحكم الانتهائي فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الاخصام برضاهم واثاقهم

٢٨ - وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الاخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الاحكام ويحكم

(١) بموجب دكرتو ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ تشكلت محكمة مخصوصة في اصول وتحكم في أول درجة في القضايا المدنية التي ترفع اليها بمراعاة الحدود المقررة في قانون المرافعات لقاضي المواد الجزئية وهذا الدكرتو قد صار تعديله بموجب دكرتو ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣

بموجب (دكرتو أول محرم سنة ١٣٠٩ - ٦ أغسطس سنة ١٨٩١) ملاحظ الواحات البحرية (مديرية الفيوم) ومعاون الواحات الداخلة ومعاون الواحات الخارجية (مديرية أسيوط) بمحكمون نهائياً في دوائر اختصاصهم في القضايا المدنية التي لا يريد فيها الطلب عن ألف وخمسمائة قرش بموجب (دكرتو ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ - ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢) محافظ الريش يحكم نهائياً في دائرة اختصاصه في القضايا المدنية التي فيها لا يريد الطلب عن ألف وخمسمائة قرش ومحكمة بور سعيد الجزئية تحكم في القضايا الاخرى التي ليس من اختصاص محافظ الريش الفصل فيها وتكون مع ذلك من اختصاص الحاكم الجزئية

بموجب (دكرتو ٢٢ جاد أول سنة ١٣١٠ - ١٢ ديسمبر سنة ٩٢) محافظ القصير يحكم نهائياً في دائرة اختصاصه في القضايا المدنية التي فيها لا يريد الطلب عن ألف وخمسمائة قرش

أيضاً في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى

٢٩ - ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً أن يطلب أيضاً الحكم بثبوت الملكية له فاذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد وليس للمدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملكية له قبل فصل التداعي في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر

٣٠ - تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد والحسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات
واذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من دين متنازع فيه تجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقياً من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه

واذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة واذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المقتولات
بين من أوقه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذي
حصل الحجز من أجله

وإذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن منقول
أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين
الذي حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز

وإذا كانت المنازعات المذكورة في الفقرتين السابقتين متعلقة
بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة والمرهونة
أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها
وإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الإيجار فتقدر
باعتبار قيمة الاجرة في جميع مدة الإيجار

ويكون التقدير في المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائد
المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين وأما في المنازعات المتعلقة
بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال مضروبة في عشرين وإذا
لم يكن مقرراً على العقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد
من أهل الخبرة بعينه القاضي ويحلف اللين امامه قبل مباشرة
مأموريته وبعد اتمامها يقدم تقريره بالمشافهة في الجلسة التي يعينها
القاضي

وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة
العقار المقرر عليه هذا الحق

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور

وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التى تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرة آلاف قرش

٣١ — تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضاً بالحكم بصفة ثانية درجة فى الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية

٣٢ — تختص محكمة الاستئناف بالحكم فى كافة الدعاوى التى حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة (١)

(الباب الثانى)

(فى رفع الدعوى وفى اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها)

٣٣ — ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور امامها على يد محضر بناء على طلب المدعى (ذكرته ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ — ٩ صفر سنة ١٣١٠)

(١) بخصوص تشكيل محكمة الاستئناف المختصة التى يجب استئناف الاحكام الصادرة من محكمة اصوان المختصة امامها ينظر الى المادة السادسة من ذكرته ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ — ٧ مارس سنة ١٨٩١ التى صارت المادة السابعة من ذكرته ٢٨ القعدة سنة ١٣١٠ — ١٢ يونيه سنة ١٨٩٣ وفيما يتعلق باختصاص محكمة استئناف سواكن ينظر الى المادة الرابعة من ذكرته ٩ ربيع آخر سنة ١٣١٠ — ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٩٢

٣٤ - تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة يكون في الواجهة الآتية ^(١)

أولاً - في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمنقولات يكلف بالحضور امام المحكمة التي يكون محلها داخل في دائرة اختصاصها وان لم يكن له محل بالقطر المصرى فيكلف بالحضور امام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته واذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور امام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم

(١) ذكرته في ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ - ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الالهية بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الالهالى على الحكومة

أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على المادة (١٥) من الامر العالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ - ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتل على لائحة ترتيب المحاكم الالهية ويعد الاطلاع على الاوامر الصادرة في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠١ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ٢٩ شوال ٧ الحجة سنة ١٣٠٦ - ٢٧ يونيه ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ المشتلة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحرى ومحاكم الوجه القبلى وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ - ٧ مارس سنة ١٨٩١ الخاص بمحافظلة الحدود وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ - ٢ مايو سنة ١٨٩٢ بالقضاء محكمة بها الابتدائية الالهية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا هو بما آت بعده

ثانياً - في المواد المختصة بالعقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه

ثالثاً - في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يبحد المدعى عليه انه شريك فيها يكلف بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السيكورتاه أو النقل

(مادة ١) تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة واسيوط وقنا دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الاهالى على الحكومة أيما كان موضوعها ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالامور الجزئية الا امام محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها في مركز احدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها

ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظة الحدود امام المحكمة المختصة باصوان وتسنأف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا (مادة ٢) تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المينة الاكن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بنى سويف

(مادة ٣) تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن (مادة ٤) الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثان درجة في المحاكم التي اصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير إحالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة أثناء بالحالة التي هي عليها اذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تهديدية (مادة ٥) كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا يمد لاغياً ولا يعمل به (مادة ٦) على ناظر الحفاية تنفيذ أمرنا هذا

صدر برأى عابدين في ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ - ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لها أحد فروع الشركات المذكورة
رابعاً — في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور

امام المحكمة التي حكمت باسهار التفليس

خامساً — في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو امام المحكمة التابع لدائرتها محله الاصل

سادساً — اذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعوى الفرعية امام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الاصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامناً أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالحكمة التابع لها محله ويحاج لطلبه اذا اثبت بالكتابة أو ظهر صريحاً من أحوال القضية أن الدعوى الاصلية ما أقيمت الا بقصد جلبه امام محكمة غير المحكمة التابع لها

سابعاً — في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المتقضى دفع القيمة فيه

ثامناً — دعاوى مداينى تركات المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى امام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة

٣٥ — ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالاوراق التى يجب اعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتى

أولاً — موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الادلة المستند عليها فيها بالايجاز والاختصار

ثانياً — بيان المحكمة المختصة بالنظر فى الدعوى

ثالثاً — اليوم والساعة المقضى حضور الخصام فيها
(ذكرى ٩ صفر سنة ١٣١٠ — ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٦ — يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور امام قاضى المواد الجزئية بمقتضى علم خبر فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك فى الامور الميينة فى المادة ٢٨

٣٧ — يجوز أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور امام قاضى المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضى المذكور بالحكم فيه حكماً ائنهائياً

٣٨ — ويسوغ أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر فى الاحوال الاخرى الميينة فى هذا القانون

٣٩ — اذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٦ في وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور في ميعاد قصير ولو بجمعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة امام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ

٤٠ — يشتمل علم الخبر على ما يأتي

أولاً — التاريخ

ثانياً — اسم ولقب وضعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه ومحل كل منهما

ثالثاً — تعيين المحكمة المقتضى حضور الاخصام امامها

رابعاً — اليوم والساعة المقتضى حضور الاخصام فيها

خامساً — بيان الغرض المقصود من الطلب بالاجاز والاختصار

٤١ — تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر امامه لذلك

(ذكره دكتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٤٢ — على المحضر أن يخصص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى القسيتين ويعلنها للمدعى عليه

(ذكره دكتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٤٣ — يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي

فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك
واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٤٤ — ألفت بدكرته ٩ صفر سنة ١٣١٠ (٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٤٥ — » » » »

٤٦ — » » » »

٤٧ — » » » »

٤٨ — ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ثمانية أيام وفي
الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفي الدعاوى الجزئية أربعاً وعشرين ساعة
٤٩ — يجوز في حالة الضرورة تقيض تلك المواعيد الى ثلاثة

أيام كاملة في الدعاوى المدنية و ٢٤ ساعة في الدعاوى التجارية
وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة
في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة
الضرورة على حسب ما يرى القاضي

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٠ — متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه
بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي
بالمعد في قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

(الباب الثالث)

(في حضور الاخصام أو وكلائهم)

٥١ - ألفت بذكر تو ٩ صفر سنة ١٣١٠ (٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)				
٥٢ - » » » » »				
٥٣ - » » » » »				
٥٤ - » » » » »				
٥٥ - » » » » »				
٥٦ - » » » » »				
٥٧ - » » » » »				
٥٨ - » » » » »				
٥٩ - » » » » »				
٦٠ - » » » » »				
٦١ - » » » » »				
٦٢ - » » » » »				
٦٣ - » » » » »				
٦٤ - » » » » »				
٦٥ - » » » » »				
٦٦ - » » » » »				
٦٧ - » » » » »				

٦٨ — يجب على قاضي المواد الجزئية أن يسعى في المصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضراً بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الخصام امضاءه أو ختمه ويكون المحضر للذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والاوزاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام

(ذكرى ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٦٩ — (أنيت بذكرى ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٧٠ — في اليوم المين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الخصام بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم

انما يجب عليهم دائماً أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضي المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور

٧١ — يجوز للمحكمة دائماً أن تحكم بحضور الخصام بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعين على يد محضر اذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الخصام

٧٢ — اذا كان للخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاها ليسمع أقواله ويقيدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستصحبه القاضي وامضاء

الخصم المسئول ان كان ممن يكتب أو فى امكانه الكتابة ويذكر فى المحضر أسباب التأخير

٧٣ - للقاضى المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر فى المحضر المذكور أو عدمه

٧٤ - يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ويجوز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية

٧٥ - بمجرد صدور التوكيل من أحد الاخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر فى أحوال الاعلان وما يفرع عنها

٧٦ - الخصم الذى لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكتاتنة بها المحكمة يجب عليه أن يعين له محلاً بالبلدة المذكورة والا فيعتبر اعلان الاوراق صحيحاً بمجرد تسليمها على يد محضر فى قلم كتاب المحكمة

٧٧ - لا يجوز لاحد قضاة المحاكم ولا للتائب العمومى عن الحضرة الخديوية ولا لاحد وكلائه ولا لاحد المأمورين الموظفين بالمحكمة المذكورة أن يكون وكيلًا فى المرافعة أو المدافعة عن الاخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها

٧٨ - تحصل المرافعة فى الدعاوى المستعجلة بالجلسة التى تقدم فيها الدعوى أو فى الجلسة التالية لها اذا اقتضى الحال ويراعى فى ذلك ترتيب قيدها فى الجدول

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزءاً من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة
٨٠ — الدعاوى الغير مستعجلة يجرى قيدها في جدول

مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الاوامر الصادرة بهيدها

٨١ — تكون المرافعات علانية الا في الاحوال التي تأمر المحكمة باجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الاخصام محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للآداب
٨٢ — لا تجوز المقاطعة على الاخصام أو وكلائهم في أثناء

كلامهم ولا منعهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومي أو على أشخاص خارجين عن الدعوى

٨٣ — ليس للاخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد إعطاء أجوبتهم في ثاني مرة

٨٤ — يكون المدعى عليه آخر من يتكلم

٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون

له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام

٨٦ — اذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف

بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انعقاد الجلسة

٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات

أو الجنح فيها ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراؤه في حال انعقادها

٨٨ - اذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو
الجنحة في الجلسة فبأمر رئيسها بذلك ويجرى وضعه في دار السجن
بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الامر
٨٩ - تكون المحكمة مختصة باصدار الحكم بالجلس مدة
أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ
حكمها في الحال وباصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة
في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد
المأمورين الموظفين بالحكم

وتكون أيضا مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة
لجنحة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا
ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من
هذا القانون وتأمّر بالقبض على من شهد زوراً واحالته على قلم
النائب العمومي لحاكمته

(ذكرته ١٦ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦)

٩٠ - الجنيح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت
الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها
على حسب الاصول المعتادة

(الباب الرابع)

(فى الاحكام)

٩١ — الاحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة والمرافعة

٩٢ — يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم فى الدعوى لجلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام

٩٣ — اذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك فى الجلسة مع تعيين اليوم الذى يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتـر المعد لقيـد مداولات المحكمة

٩٤ — لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم فى حال المداولة بأودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر

٩٥ — لا يسوغ فى وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما

٩٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئا بالعضو الاصغر سنًا ثم يعطى رأيه فى الآخر

٩٧ — تصدر الاحكام باجماع الآراء أو بأغليتها

٩٨ - اذا تشعبت الآراء لاكثر من رأيين فالفريق الاقل عدداً أو الفريق الذى من ضمنه العضو الاقل مدة يلزمه أن يضم لاحد الرأيين الصادرين من الاكثر عدداً

٩٩ - ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزوماً بالانضمام المذكور الا بعد أخذ الآراء مرة ثانية

١٠٠ - يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم جميعاً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغياً
١٠١ - ويجب أيضاً أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علانية

١٠٢ - ومع ذلك اذا حصل لاحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الاصلية قبل تلاوته

١٠٣ - الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية

١٠٤ - يوضع على صورة الحكم الاصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها

١٠٥ - يجب على كاتب المحكمة أن يقيّد في دفتر منمر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الاخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في

الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك
ياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور

١٠٦ - كل صورة أصلية من صور الاحكام المقيدة في هذا

الدفتر يصير امضاؤها من رئيس المحكمة وكاتبها

١٠٧ - على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام

من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من
النسخ التي تطلب منه

١٠٨ - يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس

المحكمة اذا بين تاريخها واسماء الاخصام

١٠٩ - ويسوغ أيضاً اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها

أو صورتها

١١٠ - تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها

للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه انما لا تعطى

هذه النسخة للخصم المذكور الا اذا كان اجراء التنفيذ واجياً

١١١ - لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب

عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم

المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة

الاولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الاخصام حضور الاخر

بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة

ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادر منها الحكم المراد

استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم مالم يكن لهم عذر يمنعهم عن الحضور

١١٢ — لا يجوز تنفيذ الاحكام الا بعد اعلانها للخصم ^{بمعدن}

١١٣ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها

١١٤ — اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الاخصام على الآخر فيايدى عليه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة فى المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقديره فى حكمها

١١٥ — يجوز للمحكمة فى جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات فى مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم

١١٦ — تقدير مصاريف الدعوى فى الحكم ان أمكن والا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مرافعة جديدة من أجل ذلك

١١٧ — يجوز لكل من الاخصام المعارضة فى تقدير المصاريف فى ظرف ثلاثة أيام تمضى بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك فى قلم كتاب المحكمة

١١٨ — تظطر المعارضة فى أودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الاخصام حضور الآخر فى ميعاد

أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر فان لم يكن للخصم الآخر منية حاصلة أو محتملة الحصول في تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصلت منه أن يحضر وحده واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لاحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة

(الباب الخامس)

في الاحكام الصادرة في غيبة أحد الاخصام

١١٩ — اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المتعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بامتناعها بالادلة اللازمة أما اذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا

١٢٠ — لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة الا بعد اقتضاى الجلسة التي صدر فيها

١٢١ - يجوز للمحكمة في أحوال مستثناة أن تؤخر الحكم في الغياب الى ثمانية أيام

١٢٢ - الاحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها وأخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الاحكام الصادرة بمواجهة الاخصام

١٢٣ - اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك أن تخلف أحد فالحكم الذى يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه

(ذكرته ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

١٢٤ - اذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيراً بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب الحكم غايياً في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم ^{بطلان} المرافعة بأى طريقة كانت (ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

١٢٥ - اذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الاولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى أن يسدى

أقوالاً أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال
والطلبات السابقة

١٢٦ - (ذكرته ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)
إذا حضر المدعى أمام المحكمة في الجلسة الأولى
ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضاً الدعوى مقامة بمواجهة
الخصم ويجوز للمدعى عليه أن يطلب إبطال المرافعة أو الحكم
في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق إبدائها
(ذكرته ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

(الباب السادس)

في الاوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصام

١٢٧ - في الاحوال التي يكون للخصم فيها وجه في طلب
صدور أمر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي
المعين للامور الوقتية

١٢٨ - يجب على رئيس المحكمة أو القاضي المذكور أن
يكتب أمره في ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها

١٢٩ - يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة
أو القاضي ليسلمها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة
بغير تأخير

١٣٠ - لمن قدم العريضة وللخصم الذي أعلن الامر اليه الحق في التظلم من الامر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الامر تنفيذاً مؤقتاً اذ انه واجب حتماً ويجوز أيضاً أن يكون التظلم من الامر منضماً بالتبعية الى الدعوى الاصلية في أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد

١٣١ - لا تذكر في الاوامر الاسباب التي بنيت عليها انما الاوامر التي تكون منافية لامر سبق صدوره من نفس الامر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الاحوال الجديدة التي اقتضت اصدارها والا كانت لاغية

١٣٢ - وفضلاً عما ذكر يكون للخصم الذي صدر عليه الامر الحق دائماً في أن يتظلم منه لنفس الامر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر

(الباب السابع)

في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية

(الفصل الاول)

في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها

١٣٣ — أوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول في

موضوع الدعوى هي

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها

الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها

تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها

الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

الدفع بطلب الاطلاع على الاوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى

الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى

على أنه ضامن فيما يتعلق بها

(الفرع الاول)

في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الاحالة
على محكمة أخرى

١٣٤ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع
القضية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة
اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابداءهما قبل
ماعداهما من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية
متعلقة بأصل الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من
المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة
أما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنياً على ما هو
مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فيجوز
ابدأؤه في أى حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تحكم به من
تلقاء نفسها

١٣٥ - يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص
أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكماً واحداً بشرط أن تبين
ما حكمت به في كل منهما على حدته

١٣٦ - اذا طلب أحد الاخصام احالة الدعوى على محكمة
أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على

المحكمة التي قدمت اليها الدعوى أولاً للحكم فيه مالم يتحقق من
أحوال القضية أن طلب الاحالة بقصد ميكدة الخصم
١٣٧ — اذا كان طلب الاحالة مبنياً على ارتباط الدعوى
ببذعوى أخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها
الطلب المذكور

(الفرع الثانى)

فى الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

١٣٨ — اذا كانت الورقة التي أقيمت بها دعوى أصلية أو
دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة أو غير ذلك
باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك
الورقة من البطلان ويسقط الحق فى الدفع به
ومع ذلك يجوز للخصم الذى تخلف عن الحضور أن يرفع
دعوى بطلان ورقة الطلب فى وقت المعارضة فى الحكم الصادر فى
غيبته أو فى وقت استئناف الحكم انما يجب عليه اجراء ذلك قبل
ابداء أى مدافعة أخرى

١٣٩ — يزول بطلان كل ورقة غير الاوراق المذكورة
سابقاً بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة

أو بمجرد حصول أى نىء من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة
بصفة كونها صحيحة

(الفرع الثالث)

في الدفع بطلب الميعاد

١٤٠ — اذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية
أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في
أثناء الدعوى الأصلية أن له حقاً في استحضار شخص غير حاضر
في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل
على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد
المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور

١٤١ — يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق
بالدعوى أن يطلب ميعاداً آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له
١٤٢ — يجب على المحكمة أن تمنح الميعاد المذكور اذا
كان مدعى الضمان كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية
أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن
ويجب أيضاً اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلًا في
ظرف الثمانية أيام المذكورة

١٤٣ — في المواد التجارية مطلقاً وفي المواد المدنية اذا

انقضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الاصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة

١٤٤ - طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الآخر بعدم لزومه بحكم فيها بوجه الاستعجال

١٤٥ - في جميع الدعاوى اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الاصلية ولم يصدر حكم في احدهما تظم الدعوتان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد الا اذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعوتين على حدته

١٤٦ - اذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن

١٤٧ - يجوز في جميع الاحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الاصلية أن تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الاصلية لم تقم الا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها

١٤٨ - في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الاصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للمدعى الاصيل اذا اقتضاه الحال

ولو لم تكن دعواه الا على مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل المدعى بالضمان من الدعوى الاصلية ما لم يكن ملزماً فيها بشيء خاص بشخصه

١٤٩ - اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة كان للمدعى الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للإجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الاخصام باوراق لم يسبق اطلاق الخصم الآخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها
١٥٠ - الاطلاع على الاوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير استئصالها منه

١٥١ - تقدم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أى مدافعة في أصل الدعوى

(الفصل الثانى)

في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

١٥٢ - اذا نرا أى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن باثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية وهي سم

(ذكرى ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

(الفرع الاول)

في استجواب الاخصام

- ١٥٣ — لكل من الاخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة
- ١٥٤ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول
- ١٥٥ — الاسئلة التي أجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعاداً للاستجواب.
- ١٥٦ — يجب كتابة الاجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكتابتها
- ١٥٧ — اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة
- ١٥٨ — اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضائها لاستجوابه في محله وفي

هذه الحالة يحرج محضر بما يجيب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضى المعين وكاتب المحكمة والمسؤل ١٥٩ - اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقياً بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائلها

١٦٠ - تكون المجابة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم فى أثناء ذلك

١٦١ - اذا امتنع المسؤل عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك

١٦٢ - فى حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الاسئلة بالينة ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك

(الفرع الثانى)

فى البينين

١٦٣ - على الخصم الذى يكلف خصمه بالبين الحاسمة للنزاع أن يقدم صيغة السؤال الذى يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة

١٦٤ - لا يجوز للوكيل في الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل

١٦٥ - يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما تدون في القانون المدني

١٦٦ - لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لان التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمادة المراد الاستحلاف عليها

١٦٧ - اذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه في تعلق الواقعة المقصود استحلافه عليها بأصل الدعوى ولا في جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً انما يجوز للمحكمة أن تعطيه مياعداً للحلف ان رأت لذلك وجهاً

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه
١٦٨ - اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردها على خصمه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة

١٦٩ - يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى وبجواز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف

عليه ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم

١٧٠ - من يطلب التعجيل من الخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلف بالحضور لاداء اليمين مع مراعاة الاصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة

١٧١ - يجوز للخصم المطلوب تحليفه أن يؤدي اليمين على حسب الاصول المقررة بدياته أن طلب ذلك

١٧٢ - وفي الاحوال الاخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف أحلف على ثبوت أو نفي المحلوف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصيغة التي تقررت

١٧٣ - لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين

١٧٤ - اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لادائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة

١٧٥ - في حالة بُعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تحيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائلتها

١٧٦ - في جميع الاحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الحالف ورئيس المحكمة أو القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة

(الفرع الثالث)

في التحقيقات

- ١٧٧ - على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينه أن يبين الوقائع التي يريد اثباتها في أقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة أو في الجلسة شفهاً فإن بينها شفهاً تذكر في محضر الجلسة
- ١٧٨ - أن لم ينازع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها أو نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق
- ١٧٩ - يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول
- ١٨٠ - ويجوز لها أيضاً أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينه في الأحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة
- ١٨١ - إذا أذنت المحكمة لأحد الخصام باثبات شيء بالبينه كان للخصم الآخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينه أيضاً
- ١٨٢ - يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبينه مبنياً كل منها على إقراره بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك

١٨٣ - يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه ويجوز للمحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضى الذى يعين لذلك أن يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً

فان كان محل اقامة الشهود بعيداً عن البلدة السكّان فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذى يريد الاثبات بالينة قاضى المواد الجزئية الموجود في محل اقامة الشهود أو في محل اقامة الفريق الاكثر عدداً منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود

وفي حالة ما اذا تعين قاضى المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التعجيل من الاخصام المحل واليوم والساعة اللاتى يكون فيها استماع شهادة الشهود

وتعلن صورة الامر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود ثلاثة أيام

١٨٤ - اذا طلب أحد الاخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من المحكمة أو من القاضى المعين

بعد سماع أقوال الخصام بوجه الإيجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة

١٨٥ — اذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى
١٨٦ — لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة

١٨٧ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لأداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدماً غير مواعيد المسافة

١٨٨ — يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود
١٨٩ — يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فوراً
١٩٠ — تتبع القواعد الآتية يانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي

١٩١ — اذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف

١٩٢ - يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضي المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق
١٩٣ - يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية

١٩٤ - وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمراً باحضار الشاهد رغمًا عنه

١٩٥ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفاً بغرامة مائة قرش ديواني فضلاً عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للاخصام
١٩٦ - اذا حضر الشاهد الذي تأخر أولاً عن الحضور وأبدى أعذاراً ثابتة أوجبت تأخيرها وجبت اقالته من الغرامة

١٩٧ - اذا ثبت أن للشاهد مانعاً عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق مصحوباً بكاتب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق امام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاها لذلك

١٩٨ - لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريباً أو صهراً لاحد الاخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الاسباب التي من هذا القبيل

١٩٩ - تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط

٢٠٠ - يجوز لمن لا قدرة له على التكلم أن يؤدي الشهادة إذا امكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات

٢٠١ - يجب على كل شاهد تجاوز سن الاربع عشرة سنة أن يخلف يمينا قبل استجوابه

٢٠٢ - لا يجوز لاحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالاشغال الميرية الا اذا سبق نشرها أو أذنت بافنائها الجهة المختصة بها

٢٠٣ - اذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه ورأى انه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء

٢٠٤ - اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يحجر على أن يعترف عن مصدر علمه بذلك

٢٠٥ - كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في أى حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا

بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنفته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة

٢٠٦ — ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

٢٠٧ — لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه في أتماء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتها بينهما الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر

٢٠٨ — يؤدى كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم

٢٠٩ — على الشاهد أن يعرف عن اسمه ولقبه وصنفته أو وظيفته ومحله وان يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريباً أو صهراً لاحد الاخصام ويبين ان كان خادماً أو مستخدماً عند أحد الاخصام .

٢١٠ — وعليه أيضاً ان يحلف يمينا بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الاصول المقررة بدياته ان طلب ذلك

٢١١ — على الخصم الذى استحضر شاهداً أن يمدى على التوالى الاسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يمدى الخصم الآخر ما يريد

اشهاد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير ان يقطع احد الاخصام كلام الآخر او كلام الشاهد وقت اداء الشهادة

٢١٢ — لا يجوز للاخصام ابداء اسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما ابداه كل منهم الا باذن المحكمة والقاضى المعين للتحقيق

٢١٣ — يجوز لرئيس المحكمة او لاحد قضاتها بعد استشهاد الشاهد على ما ابداه الاخصام ان يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة

٢١٤ — فى اثناء ابداء الاسئلة من احدا للاخصام عما يرغب استشهاد الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها او خارج عن حد اللياقة وللقاضى منع ذلك السؤال

٢١٥ — يتلى على كل شاهد ما اداء من الشهادة ويضع امضاه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها

٢١٦ — اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه او كان لا يمكنه وضعها وجب ذكره ذلك فى المحضر

٢١٧ — تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك

٢١٨ — يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والامر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى

حصل فيها التحقيق وعلى اسماء الاخصام والقائم وصنائعهم ومحلاتهم مع بيان حضورهم او عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود او عدمه والاوامر الصادرة في شأنهم وبيان شهادة الشهود والايمان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الاسئلة التى وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الاسئلة وبيان الاجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التى عرفوا عنها وبيان الجلسات التى اقتضاها التحقيق

٢١٩ - اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لم ويبين ذلك فى المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذى احضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة

٢٢٠ - اذا لم ترتب على شهادة الشهود فائدة مالدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذى احضرهم

٢٢١ - اذا لم يحصل التحقيق امام المحكمة او حصل امامها ولم يحكم فى الدعوى فى نفس الجلسة التى سمعت فيها شهادة الشهود كان للاخصام الحق فى الاطلاع على محضر التحقيق

٢٢٢ - للاخصام فى جميع الاحوال ان يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط ان لا يترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى

(الفرع الرابع)
(فيما يتعلق بأهل الخبرة)

٢٢٣ — إذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فالمحكمة ، أو للقاضي ^{إذا تيسر للمدعى} تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى اخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الاخصام او بحضور وكلائهم

٢٢٤ — اذا كان الاخصام بالعين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة او قاضي المواد الجزئية ٢٢٥ — يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر

لمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الاخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ماتعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للامور الوقفية ولو تغير ^{أو مات} حضور الاخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة ^{أو مات} اللاتي يباشر فيها ماتعين له

٢٢٦ — محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل

الحبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة بالاقل والا كان العمل لاغياً

٢٢٧ - وعلى أهل الحبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الاخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون

٢٢٨ - على أهل الحبرة سماع أقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام أو بمعرفة أهل الحبرة بدون تحاييف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الحبرة بذلك (بسم الشهود)

٢٢٩ - يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الحبرة بيان حضور الاخصام وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء وبيان أعمال أهل الحبرة بالتفصيل وبيان رأيه والاوجه التي استند عليها فيه

٢٣٠ - يسلم تقرير أهل الحبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الاخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه

٢٣١ - بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بجمعا ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر

٢٣٢ - قدّر أجرة أهل الحبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو

القاضي الذي ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه

٢٣٣ - تقدير الاجرة يكون نافذاً على الخصم الذي طلب

٢٣٤ - تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذاً أيضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى

٢٣٥ - قبل المعارضة في تقدير الاجرة من كل من الاخصام في الثلاثة ايام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة

٢٣٥ - يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الاجرة ويرفع امرها الى المحكمة مع طلب كل من الاخصام واهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم اثنائهم بالالزام بمصاريف الدعوى وأما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب اهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف

٢٣٦ - للخصم الذي تحصل على تقييص اجرة اهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع اجرة اهل الخبرة على حسب تقدير القاضي وللخصم الذي دفع الاجرة ان يرجع على اهل الخبرة

٢٣٧ - يجوز للمحكمة ان تعين اهل خبرة ليعطوا رأيهم امام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة

٢٣٨ - اذا اراد احد الاخصام رد من تعين من اهل الخبرة وجب عليه ان يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة ايام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الاخصام

واما اذا كان صادراً في حالة النية فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة ايام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم

٢٣٩ — لا يقبل من احد الاخصام رد اهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين

٢٤٠ — يجوز رد اهل الخبرة اذا كان زوجاً او قريباً او صهراً لاحد الاخصام على عمود النسب اياً كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة طبقة الى الجذ الاصل بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية

وجوز ايضاً رد من له خصومة مقامة امام الحاكم مع احد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن اكل او شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند احد الخصمين او خادماً له

٢٤١ — يحكم في رد اهل الخبرة بطريق الاستعجال في اول جلسة

٢٤٢ — اذا تأخر اهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يكلفه بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة بحضور جميع الاخصام وللمحكمة ان تحدد في الحال ميعاد لتقديم التقرير ولها ايضاً ان تحكم باستبدال اهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه

- ٢٤٣ - لا تكون المحكمة منقادة الى رأي اهل الخبرة
 ٢٤٤ - اذا لم تكف المحكمة بما ابداه اهل الخبرة فلها ان
 تعين واحداً او ثلاثة غيرهم من اهل الخبرة ويجوز لمن تعينه ان
 يستعين بالاستعلام من اهل الخبرة السابقين

(الفرع الخامس)

(في الكشف على الاعيان الثابتة)

- ٢٤٥ - يجوز للمحكمة ان تتوجه ببيتها الاجتماعية اذا رأت
 لزوماً لذلك الى الحل الواقع في شأنه التنازع او ان تأمر واحداً
 من قضاتها او اكثر ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى
 بالتوجه الى الحل المذكور في اليوم والساعة المعينين لذلك في الحكم
 او في الامر الصادر من اقدم القضاة المعينين لذلك
 ٢٤٦ - اذا لم يكن الحكم بذلك صادراً بمواجهة الخصام
 او كان تعيين اليوم بأمر القاضي المعين للكشف وجب اعلان الحكم
 او الامر المذكور للاخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى
 الحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان
 مقام التكليف بالحضور
 ٢٤٧ - يحضر محضر تذكر فيه اعمال القضاة المذكورين
 من وقت توجههم الى الحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم
 كتاب المحكمة .

٢٤٨ - يجوز للمحكمة او لمن عينه من قضائها تعيين اهل خبرة في حال الوجود بالحل لياشروا الاعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الايمان او سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تحليفهم ايضاً ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة ٢٤٩ - يجب ان يكون كاتب المحكمة حاضراً وقت الوجود بالحل وان يضع امضاه على المحضر

٢٥٠ - يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة او القاضي المعين لذلك ويجرى تسليمها مقدماً في قلم كتاب المحكمة بمن يطلب الكشف او من المدعى ان كانت المحكمة امرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها

(الفرع السادس)

(في تحقيق الخطوط)

٢٥١ - يجوز لمن يده سند غير رسمي ان يكلف من عليه ذلك السند بالحضور امام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لاجل اعترافه بأن هذا السند بخطه او امضائه او ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى اصلية على حسب الاصول المعتادة فيها

(ذكر بتو ٩ صفر سنة ٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٢٥٢ - وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه

(ذكرته ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٢٥٣ - اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية ايام من يوم اعلانه له ويجوز ان تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر

٢٥٤ - وفي حالة الانكار او في حالة وجود سند غير رسمى في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وانكر الخصم الخط او الامضاء او الحتم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة باجراء التحقيق

٢٥٥ - الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضى الذى يكون التحقيق على يده واهل الخبرة ايضاً ان لم تفق عليهم الاخصام

٢٥٦ - يؤمر فى الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها فى قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها

٢٥٧ - تذكر هذه الاجراءآت فى محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة

٢٥٨ - يجب على القاضى المعين للتحقيق ان يصدر امراً بناء على طلب من يطلب التعجيل من الاخصام بتعيين المحل واليوم

والساعة الآتي يكون فيها حضور الاخصام امامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المضاهاة عليها

٢٥٩ — تعلن صورة هذا الامر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بميعاد يوم كامل

٢٦٠ — اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة اهل خبرة الا اذا اثبت ان الذي منعه عن الحضور عذر قوى وتظر المحكمة في هذا العذر على وجه الاستعجال واذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق في غيبته

٢٦١ — الاوراق التي قبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط
اولاً — الامضاء او الختم الموضوع على اوراق رسمية
ثانياً — خط الخصم او امضاؤه او ختمه المعترف به امام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعى ان لم يحضر المدعى عليه ان يثبت صحة الخط او الامضاء او الختم الموجود على الاوراق المتقضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم في حال كتابة تلك الاوراق أو وضع امضائه أو ختمه عليها

ثالثاً — الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها
رابعاً — الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي

٢٦٢ — اوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الاخصام والقاضي وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضى عليه جميع الحاضرين

٢٦٣ - من بعد قبول اوراق المضاهاة حسبها ذكر سابقاً
لا يجوز قبول اوراق جديدة بدون حكم من المحكمة

٢٦٤ - يجوز للقاضي المعين للتحقيق ان يأمر باجراء ما يلزم
لاحضار او تسليم الاوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة ممن هي
تحت يده من ارباب الوظائف العمومية او الخدمات الميرية او اى
حاكم من الاحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك فى الحكم
الصادر بالتحقيق ويجوز له ايضاً ان يتوجه مع اهل الخبرة للاطلاع
على الاوراق بدون نقلها من محلها

٢٦٥ - فى حالة تسليم الاوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة
تقوم الصور التى تنسخ منها مقام الاصل متى كانت ممضاه من قاضى
التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور او الموظف الذى سلم الاصل
ومتى اعيد الاصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كاتب
المحكمة ويصير ابطالها

٢٦٦ - مصاريف نقل الاوراق ونسخ صورها يقدرها
القاضى وهذا التقدير يكون نافذاً على من طلب التحقيق

٢٦٧ - يحصل التحقيق امام القاضى وكاتب المحكمة بمراجعة
الاصول المقررة فى الفرع الرابع المار الذكر الا انه فى هذه الحالة
يكون تعيين اليوم بأمر القاضى

٢٦٨ - يضع اهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الاوراق

المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر

٢٦٩ - اذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراؤه امام القاضي المعين لذلك

٢٧٠ - لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة او الامضاء او الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت اليه لا في المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق

٢٧١ - من بعد تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها او عدمها وتحكم بعد ذلك في اصل الدعوى ان كانت مقامة امامها

٢٧٢ - اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من انكرها بغرامة اربعمائة قرش ديواني

(الفصل الثالث)

(فيما يتعلق بدعوى التزوير)

٢٧٣ - اذا ادعى احد الاخصام في اثناء الخصومة بتزوير ورقة او سند من الاوراق او السندات التي اعلنت اليه او قدمت الى المحكمة او اطلع عليها سواء كانت رسمية او غير رسمية جاز

له في اى حالة كانت عليها الدعوى الاصلية ان يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة او السند بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومى بالمحكمة

٢٧٤ — على المدعى ان يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده او صورتها المعلقة اليه

٢٧٥ — اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة او كاتبها فيصير ايداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها

٢٧٦ — اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير ان يعين محضراً بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة او يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة

٢٧٧ — اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الاصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان

٢٧٨ — يترتب على الدعوى بتزوير الورقة ايقاف الحكم في الدعوى الاصلية

٢٧٩ — يجب على المدعى ان يعلن الى المدعى عليه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الادلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الاثبات (المجلس السادس)

٢٨٠ - اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك
جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

٢٨١ - يجوز للمدعى عليه في اى حالة كانت عليها الدعوى
ان يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك
بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للمحكمة ان تأمر في هذه الحالة
بمحفظ تلك الورقة او بضبطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير سواء
كان لاجل التمسك بما يؤل منها من المنفعة اليه او لاجل تمزيقها

٢٨٢ - لا تقبل المحكمة من الادلة في دعوى التزوير الا
ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب
على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الاصلية

٢٨٣ - يجوز للمحكمة ان تحكم في الحال بتزوير الورقة
اذا ثبت ذلك لديها

٢٨٤ - اذا قبلت المحكمة ادلة التزوير تأمر بأثباتها اما
بمعرفة اهل الخبرة او بمحصول التحقيق او بهاتين الطريقتين معاً

٢٨٥ - اذا لم يقدم مدعى التزوير في ظرف ثمانية ايام
من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق
بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

٢٨٦ - تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم
في شأن تحقيق الخطوط

٢٨٧ — يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الامر بما يمكن من احضار او ايداع اصل الورقة المدعى التزوير فيها
٢٨٨ — في حالة ايداع الاصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الاصل المذكور لمن يكون له الحق في اخذها من عدا الخصمين

٢٨٩ — يجوز تحقيق اوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في اى حالة كانت عليها المرافعة

٢٩٠ — عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذى يطلب التعجيل خصمه الآخر بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعده في الدعوى الاصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد

٢٩١ — من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة التي غرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشيء اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير

٢٩٢ — يجوز للمحكمة ان تحكم برد أو بطلان اى ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة

(الفصل الرابع)

(في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من المدعى عليهم
على المدعين في اثناء الدعاوى الاصلية وفي دخول شخص
ثالث في الدعاوى غير المتداعين)

٢٩٣ — الدعاوى الفرعية التي تقام في اثناء التحقيق تقدم
الى المحكمة اما بتكليف الخصم بالحضور امامها بميعاد ثلاثة ايام
واما بالا حالة عايتها من القاضي المنتدب للتحقيق او بابداء الدعوى
ضمن طلب يقدم من احد الاخصام للمحكمة ويحكم فيها
بوجه الاستعجال

(ذكرته ٩ صفر سنة ١٣١٠ — ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٢٩٤ — اذا اقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على
الطلب الاصلى او محو واثبات فيه او اقام المدعى عليه دعوى على
المدعى في اثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الاصلية
ويحكم فيهما في آن واحد اذا كان لذلك وجه

٢٩٥ — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن ان يعود عليه ضرر
من الحكم في الدعوى ان يدخل في الدعوى المقامة امام المحكمة
في اى حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها اما بطلب

حضور الاخصام امام المحكمة او بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها
انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الاصلية
(ذكره بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)
٢٩٦ - اذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى
بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستعجال

(الفصل الخامس)

(في اقطاع المرافعة او تركها)

٢٩٧ - وفاة الاخصام او احدهم او تغير حالتهم الشخصية
او عزلهم من الوظائف التي كانوا متصفين بها في الدعوى لا يترتب
عليه عدم الحكم في الدعوى اذا كانت تقدمت منهم الاقوال والطلبات
الختامية في الجلسة ومع ذلك فللمحكمة ان تمهل توقيع الحكم وتعطى
المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه

٢٩٨ - وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة ان تحكم في
الدعوى الا على حاصل الاقوال والطلبات الختامية المقدمة اليها
من الاخصام قبل الوفاة او تغير الحالة او العزل الا اذا حضر وارث
المتوفى او من يقوم عن عزل او تغيرت حالته الى المحكمة وباشر
الدعوى باسمه

٢٩٩ - اما اذا توفي احد الاخصام او تغيرت حالته

الشخصية او عزل من الوظيفة التي كان متصفاً بها في الدعوى قبل تقديم الاقوال والطلبات الحتمية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلال بحقوق الاخصام ويرجع اليها بجديد الطلب من او الى من يقوم عن اوقفت المرافعة بسبب وفاة او عزله او تغير حالته

٣٠٠ — اذا حصل اقطاع المرافعة او ايقافها بفعل احد الاخصام او اهماله او امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى الا اذا نص القانون على ذلك صريحاً .

٣٠١ — اما اذا استمر الاقطاع مدة ثلاث سنوات (فلنكل) من الاخصام ان يطلب الحكم بطلان المرافعة وتحكم المحكمة به مالم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءآت الصحيحة في المرافعة

٣٠٢ — يقدم طلب الحكم بطلان المرافعة بالاوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم

٣٠٣ — الحكم بطلان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى انما يترتب عليه الغاء ما حصل من المرافعة فقط

٣٠٤ — اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الاقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائياً لا يستأنف

٣٠٥ — اذا ترك احد الاخصام باختياره حقه في المرافعة او في بعض الاوراق الصادرة منه فيها واعلن ذلك لحضمه على يد محضر او ذكره في تقرير منه كان ذلك ملقياً للمرافعة او الاوراق

المتروك الحق فيها وموجباً لالزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في اصل الدعوى

٣٠٦ — لا يجوز للمدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من المدعى ما لم يكن اقام عليه دعوى في اثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية

٣٠٧ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه

٣٠٨ — التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعى المتقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لاقامة الاستئناف الاصلى وقبل اعلانه بالتنازل

(الفصل السادس)

(فى رد القضاة عن الحكم)

٣٠٩ — يجوز رد القضاة باحد الاسباب الآتية

اولاً — اذا كان القاضى قريباً او صهراً لاحد الاخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة

ثانياً — اذا كان للقاضى او لزوجته او لاحد اقاربه أو أوصهاره على عمود النسب خصومة قائمة مع احد الاخصام او زوجه

انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى اقيمت من الخصم او زوجه
بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها الرد

ثالثاً - اذا كان القاضى وكيلًا شرعياً لاحد الاخصام او كانت
مظنونة وراثته له بعد موته او كان احد الاخصام خادماً للقاضى
او مؤكلاً له

رابعاً - اذا كان للقاضى دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد
خامساً - اذا أبدى القاضى نصيحة لاحد الاخصام فى القضية
أو كتب عنها

سادساً - اذا كان القاضى أدى شهادة فى الدعوى

سابعاً - اذا قبل هدية من أحد الاخصام من وقت الشروع
فى الدعوى

ثامناً - اذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه
لا يمكنه الحكم بغير ميل

ويجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد
أن ينجر به المحكمة فى أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن
الدعوى أو عدمه

٣١٠ - يجب تقديم الرد قبل الشروع فى المرافعة والا
سقط حق طلبه وفى حالة ما اذا كان الرد فى حق قاض معين من
طرف المحكمة يكون فى ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان
حكم هذا التعيين صادراً بمواجهة الاخصام وأما ان كان فى حالة

الغياب فالثلاثة أيام تبتدىء من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبتدىء الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة

٣١١ — لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد

٣١٢ — يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد

٣١٣ — اذا كان الرد واقعاً في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الاخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة

٣١٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملاً على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الاوراق المستند عليها فيه

٣١٥ — تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها القاضى المطلوب رده ويعين قاضياً ليعمل التقرير عن ذلك

٣١٦ — يجب على القاضى المطلوب رده أن يجيب صراحة

في المدة التي يعينها الرئيس عن الاوجه المبني عليها الرد وأن يحزر جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد

٣١٧ — اذا كانت الاسباب موجبة للرد قانوناً ولم يجب عنها القاضى المطلوب رده في الميعاد الذى عينه الرئيس أو أجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب باجتناب القاضى للدعوى

٣١٨ — ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو جردها القاضى ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لاوجه للاثبات باليشة فتحكم برفض طلب الرد

٣١٩ — يسمع القاضى المعين لعمل التقرير أقوال طالب الرد والقاضى المطلوب رده

ويصير تلاوة التقرير واصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة

٣٢٠ — في حالة ما اذا كان القاضى المطلوب رده معيناً من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضى ويأخذ الرئيس جواب القاضى على نفس الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره

٣٢١ — الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة أربع مائة قرش ديوانى وتزداد تلك الغرامة لغاية ألف قرش

٣٢٢ — يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائياً وطلب الاستئناف يكون بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر.

٣٢٣ — ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف

٣٢٤ — على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة أيام ومحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقاً بغير احتياج لسماع أقوال الاخصام

٣٢٥ — في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضياً بديل المطلوب رده ^{من المحلة} ^{وغيره} ويجوز أيضاً طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور

٣٢٦ — تتبع الاصول المذكورة سابقاً في حالة طلب رد المحكمين أيضاً

٣٢٧ — اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد للمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر

٣٢٨ — انا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد (والدعوى الاصلية اذا قبل ذلك الرد) الى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضياً بالاقول من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية

(الباب الثامن)

(في طرق الطعن في الاحكام)

(الفصل الاول)

(في المعارضة)

٣٢٩ — تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها
٣٣٠ — يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربعة وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الاصلى أو وصول ورقة مذکور فيها حصول شيء من التنفيذ

ولا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة إلا بعد اعلانها
بثانية أيام ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكوراً في الحكم
٣٣١ - لا قبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به

٣٣٢ - تحصل المعارضة على حسب الاصول المقررة للتكليف
بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر في المحل
المعين أو في محله الاصلى اذا كان في البلدة السكاثة بها المحكمة
٣٣٣ - تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في
محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان
بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر أن يحرر طلب الحضور
في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها لكل من الاخصام
٣٣٤ - قبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب
الا في الاحوال المستثناة في القانون

٣٣٥ - يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ
المؤقت مذكوراً في الحكم أو في نص القانون

٣٣٦ - ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

٣٣٧ - المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى

المحكمة الموظف فيها

٣٣٨ - وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته

٣٣٩ - الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل

فيه معارضة مطلقاً

٣٤٠ - وكذلك لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة

٣٤١ — يكون في قلم كتاب المحكمة دفتر لتقيد المعارضات

٣٤٣ — لا يمكن تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة على غير

٣٤٤ - يَظَلُّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ فِي غِيَةِ الْحُصْمِ وَيَعْدُ كَأَنَّهُ

(الباب الثاني)

(في الاسـمـتـنـاف)

٣٤٥ — يجوز للاخصام في غير ~~الأحوال~~ المستثناة بنص صريح

في القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو

من محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به زائداً عن ألف قرش ديوانى
أو كان مقدار المدعى به غير معين

٣٤٦ — الدعاوى المتعلقة بالإيرادات المؤبدة تقدر باعتبار
كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالإيراد مدة الحياة
تقدر باعتبار كل اثني عشر منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة
بفسخ الإيجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلى المحل المؤجر
تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الإيجار والدعاوى
المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار
الأسواق المختصة بها

٣٤٧ — تحذف في تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة
جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ
التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية

٣٤٨ — في حالة ما إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على
المدعى في أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير
أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة

٣٤٩ — ويكون التقدير بالأوجه المتقدمة على مقتضى آخر
طلب قدم من الخصام للمحكمة عند شروعها في المداولة في الحكم
٣٥٠ — أما الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه

فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به

٣٥١ — لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة في الغيبة ما دام
الظن فيها بطريق المعارضة جائزاً
٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه
أيا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الأول الى المحكمة الابتدائية
أو الى محكمة الاستئناف

٣٥٣ — الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوماً
من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين اذا
كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادراً
من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوماً
(ذكرتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٥٤ — يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة
مواعيد المسافة

ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في
حال الغيبة إلا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة للقبول
٣٥٥ — يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً في الاحكام
الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الامور المستعجلة الميئنة
في المادة ٢٨ وفي الاحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الاموال
على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو بالتوزيع
بين الثرماء وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد اقصر من
الميعاد المذكور في أحوال مخصوصة

٣٥٦ — لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكوراً فيها أو مصرحاً به في القانون

٣٥٧ - اذا طلب أحد الاخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلاً عن حقه في طلب الاستئناف طلباً أصلياً في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور

٣٥٨ — موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لمورثهم

٣٥٩ — اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الاخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها الخصم الآخر فلا يتبدأ ميعاد الاستئناف في الحالة الاولى الا من اليوم الذي أقبر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حجزها

٣٦٠ — لا يجوز استئناف الاحكام التحضيرية ^(١) الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى

(١) الاحكام التحضيرية هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

٣٦١ — أما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه

٣٦٢ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتماً استئناف جميع الاحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولاً صريحاً

٣٦٣ — يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والاوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف بميعاد ثمانية أيام والا كان العمل لاغياً

وينقص ميعاد التكليف بالحضور الى ثلاثة أيام في المواد التجارية والمواد الجزئية

وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا في نفس ميعاد تكليف الخصم بالحضور والا كان الاستئناف لاغياً وبعد قيد الدعوى يطلب كاتب محكمة الاستئناف

أو كاتب المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية (ذكره ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ذكره ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٣٦٤ - يجب على طالب الاستئناف أن يعين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محلاً له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة

(ذكره ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٦٥ - تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين (١) ٣٦٦ القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٣٦٧ والقواعد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالاحكام تتبع في المرافعة في الدعاوى المستأنفة

٣٦٧ - المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لاعلان تلك الاحكام والاسقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور

(١) ينظر الى المادة الاولى من ذكره ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨ - ٤ يونيه

أمام المحكمة بالكيفية والاوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف

(ذكر بتو ٩ صفر سنة ١٣١٠ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

٣٦٨ — لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الاصل ما استجد من الاجر والفوائد أو الارباح^(١) أو نحو ذلك مما يتبع الاصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف

٣٦٩ — يجوز للاخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو لنفيها

٣٧٠ — اذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الاحكام التمهيدية وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها

٣٧١ — ويجوز ذلك أيضاً للمحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه المحاكم الجزئية حكماً نهائياً

(الفصل الثالث)

(في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته)

- ٣٧٢ — يجوز للإخصام التماس اعادة النظر في الاحكام
الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الخصام
أو في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الاحكام
الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناء على سبب
واحد أو أكثر من الاسباب الآتية
- أولاً — اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة
- ثانياً — اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم
الآخر وترتب عليه تأثير في رأي القضاة في الحكم
- ثالثاً — اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي
ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها
- رابعاً — اذا استحصل متمس الاعادة من بعد الحكم على
اوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر
- خامساً — اذا حكم بشيء لم تطلبه الخصام
- سادساً — اذا كان الحكم مناقضاً لبعضه لبعض
- ٣٧٣ — ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ
الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الخصام وفي حالة تما اذا كان

الحكم صادراً فى الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذى صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد فى الوجه الثانى والثالث والرابع من الالوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الالوراق التى كانت مخفية

٣٧٥ — يقدم الالهام اعادة الحكم بتكليف من الملتمس للضمم الآخر على الالوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التى أصدرت الحكم ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من قس القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم

٣٧٦ — لا تعيد المحكمة النظر الا فى الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها

٣٧٧ — تحكم المحكمة ابتداء فى جواز قبول الالهام او عدمه
٣٧٨ — اذا حكم برفض الالهام حكم على الملتمس بغرامة أربعمائة قرش ديوانى وبالتعويضات ان كان لها وجه

٣٧٩ — اذا حكمت المحكمة بقبول الالهام فتعين الجلسة التى يكون فيها حضور الاخصام للمرافعة فى أصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور

٣٨٠ — الحكم الذى يصدر برفض الالهام لعدم جواز قبوله أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبول الالهام لا يجوز الالهام اعادة النظر فيهما مطلقاً

(الباب التاسع)
(في التنفيذ)

(الفصل الاول)
(قواعد عمومية)

٣٨١ — التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ

٣٨٢ — يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ

٣٨٣ — اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة

٣٨٤ — لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعينة الحالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء

٣٨٥ — المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون

مرخصاً له في الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير محل الواقع فيه التنبية من المحضر

٣٨٦ — اذا حصل أشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم

٣٨٧ — يجوز للاخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته

٣٨٨ — يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبية المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفاً بكونه انتهائياً وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقتي مأموراً به في غير الاحوال المبينة في القانون ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الاوجه المعتادة وبحكم فيه بطريق الاستعجال

٣٨٩ — وللمحكوم له أيضاً أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعياً بأن وصف الحكم بكونه ابتدائياً في غير محله أو بأن المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقتي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة

٣٩٠ — التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة

٣٩١ — تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما ان كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به أو كان الحكم صادراً تنفيذاً لحكم سابق صار في مثابة حكم بقى أو كان الحكم السابق مصرحاً فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة أيضاً اذا كان حكمها مبنياً على سند رسمي اما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند الرسمي

٣٩٢ — يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الآتية

أولاً — في اخراج الساكن الذي لم يكن يده عقد ايجار أو كان له ايجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالحصل المستأجر أمتعة كافية لضمان الاجرة وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير مجهود أو ثابتاً بسند رسمي

ثانياً — في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة

ثالثاً — في الاجراءات التحفظية أو الوقية
رابعاً — في تقرير النفقة الوقية وتقدير المؤنة وأداء الاجر
ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال ان تأمر بالتنفيذ
المؤقت ولو مع حصول المعارضة

٣٩٣ — ويجوز للمحكمة ايضاً ان تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو
مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع اخذ الكفالة أو بدون اخذها
اذا كان الطلب الذى تقدم للمحكمة مبنياً على سند غير رسمى لم
ينازع فيه

٣٩٤ — التنفيذ المؤقت بدون اخذ كفالة ولو مع حصول
الاستئناف يكون واجباً لكل حكم فيما امر به من اجراءات المرافعة
أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل
الدعوى انما للمحكمة ان تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول
ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه

٣٩٥ — التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكافة الاحكام الصادرة
من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة في
المادة ٢٨

٣٩٦ — وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التى يخشى
من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضى المواد الجزئية
الامر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الاصلية

٣٩٧ — يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الاصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر ان يردّها عقب التنفيذ
٣٩٨ — الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائمه عرضاً رسمياً اذا كان الدائن منازعاً فيها فلما لقاضى المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ ان يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتاً بواسطة ابداع المعروض او مبلغ ازيد منه يعينه بمعرفة

٣٩٩ — في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الامع اخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين ان يأتي بكفيل مقدر او يودع في صندوق المحكمة من النقود او السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به

٤٠٠ — ما يختاره طالب التنفيذ من الواجهة المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر او في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم او الى محله قبل صدور ورقة التنبيه او بعده

٤٠١ — وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة ايام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة

٤٠٢ — بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التمسك في قلم كتاب المحكمة

٤٠٣ — اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل او في شأن

السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخلة في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهائياً لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر

٤٠٤ — الاعلانات الحاصلة الى الحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة اشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك

٤٠٥ — اذا رجع الخصم عن اعتبار الحل المعين ولم يعين محلاً غيره ولم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الاوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحاً

٤٠٦ — اذا مضت الستة اشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الاصلى

٤٠٧ — الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها

٤٠٨ — الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم أو

شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف
٤٠٩ — يجعل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيد فيه الكاتب المعارضات والاستئناف

(الفصل الثانى)

(فى التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من الثقولات وفى الحجز على ذلك تحفظاً)

٤١٠ — يجوز لكل دائن يده سند رسمى أو غير رسمى ثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من الثقود أو الاوراق ذوات القيمة المستحقة الاداء فى الحال أو فى المآل أو غير ذلك من الثقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذى يريد وضع الحجز من أجله ^(١)

(١) ذكره تو صادر فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٠٣-٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ بشأن الكوبونات وسندات الدين المصرى

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على تصديق الدول التى اشتركت فى تشكيل الحاكم المختلطة فى القطر المصرى

٤١١ — لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلة ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف إنما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديوانى

٤١٢ — اذا لم يكن يد الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجز برضىة يقدمها الى قاضى المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك الرضىة الى القاضى المعين للامور الوقتية بالحكمة الكائن بدائرتها محل المدين ٤١٣ — على القاضى أن يقدر الدين موقتاً فى الامر الذى

يصدره بوضع الحجز

٤١٤ — على القاضى أن يصدر أمره بالاجابة فى كل الاحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفى هذه الحالة يجوز له بعد

وبناء على ماعرضه علينا ناظر مالية حكومتنا ومواقفة رأى مجلس نظارتنا أمرنا بما هوأت

(مادة ١) لا تقبل أى معارضة فى دفع قيمة الكوبونات أو فى سداد قيمة سندات الدين المصرى أعني الدين الموحد والدين الممتاز والسلفة المضمونة البالغ مقدار فائدها ثلاثة فى المائة وسلفة الاملاك الميرية وسلفة الدائرة ؛ ومع ذلك اذا روى للمصالح والبنوك المكلفة بتسديدات السلفات ثبوت فقد أو سرقة السندات أو الكوبونات المذكورة فيسوغ لها أن تؤجل موقتاً دفع قيمة تلك السندات أو الكوبونات

(مادة ٢) على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

سماع أقوال الخصام بمواجهة بعضهم بعضاً أن يحمو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها

٤١٥ -- يجري وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الامر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذي عينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغياً

٤١٦ -- اذا كان الحجز واقفاً على ماتحت أيدي محصلي الاموال الميرية أو المديرين لها أو الامناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الاصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الاصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة

٤١٧ -- اذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن

في دائرتها محل المدين على حسب الاحوال لاجل سماع الحكم
بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه

٤١٨ — اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل
من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة
الحجز في ميعاد ثمانية أيام واذا كان السند الذي استند اليه طالب
الحجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على
تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرر في المادة السابقة
٤١٩ — اذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين في ميعاد الثمانية
أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغياً

من نفسه

٤٢٠ — يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب
رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلم ذلك الطلب رسمياً
الى المحجوز لديه

٤٢١ — لا يوقف الحجز جريان الفوائد التي تستحق
على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز
لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع
لها المدين ولا يفتك قيد الحجز عنه

٤٢٢ — يجوز للمحجوز لديه في كل الاحوال أن يودع
القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان
الحجز ما لم يرتفع الحجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه

٤٢٣ — يجوز أيضاً للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب الحجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حدث حجز آخر فلا يكون مؤثراً على المبلغ المودع

٤٢٤ — اذا كان الحجز واقعاً بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بصحة الحجز في الاحوال الاخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها ليبين الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من المحجوزات السابقة ويبرز ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقاً عليها

٤٢٥ — اذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما يفي بدينه ان كان المقر به زائداً عنه أو ينقص له من أصل دينه ان كان دونه

٤٢٦ — اذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله

٤٢٧ — للمحجوز لديه أن يحجز في جميع الاحوال بما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي

٤٢٨ — اذا حصل تنازع فيما اقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لها محله

٤٢٩ — اذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشاً منه وتديساً أو انه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئاً من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شيء للمدين المحجوز على ماله أو لم يحصل نزاع في ما أقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة اشهر من يوم تقريره

٤٣٠ — اذا أقر المحجوز لديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه باعادة الاقرار انما يجوز لهم ان يعارضوا في صحة ما اقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار

٤٣١ — يصح للدائن ان يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز الزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع

٤٣٢ — اذا تعدد الدائنين الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم تمامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماة

٤٣٣ — اذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم احال

المدين اجنياً بالزائد له عند المحجوز لديه او بعضه واعلنت الحوالة اعلاناً صحيحاً ثم ظهر بعد ذلك مدانون آخرون ووضعوا الحجز فهو لاء يتحاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتال بشرط ان ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يفي باتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه

٢٣٤ — لا يجوز وضع الحجز على اجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ما هيأت المستخدمين ومرتبات ارباب الوظائف وارباب المعاشات الا بقدر الحس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل وبقدر الرابع مما زاد على الثمانمائة قرش الى ان تبلغ الزيادة الفى قرش وبقدر الثالث فيما زاد على المبلغين المذكورين (١)

(١) ذكره توماس دوى ٧ رجب سنة ١٣٠٧ - ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ بمنع التنازل وتوقيع الحجز على ما يدفع من الحكومة للمستخدم الا لسداد مطلوبها منه

ترجمة أمر عال
نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار والاتفاق مع الدول أسرتنا بما هوأت « مادة ١ » المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص وفى كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو ربع المرتبات الاضافية « مادة ٢ » يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التي تصرف للارامل « بدمه »

٤٣٥ - يصرف ما زاد على القدر الجائز حجزه الى مستحقه
بلا توقف على اخر بذلك

٤٣٦ - لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمرتبة
موقتاً ولا على المصارف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة
او الموصى بها للنفقة او المشتراط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا
على غير ذلك من الاشياء التي ينص القانون بعدم حجزها

٤٣٧ - المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها ~~ل~~لوفاء
دين النفقة

٤٣٨ - المبالغ الموهوبة او الموصى بها مع اشتراط عدم
جواز الحجز عليها يجوز حجزها للمدينين المتأخر دينهم عن الهبة
او الوصية

٤٣٩ - اذا كان الحجز واقعاً على ايراد مؤبد جاز بيع
الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل
التنفيذ بحجز المقروشات والاعيان المنقولة وبيعها

والايتام أو غيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الرفق
أو التي تقوم مقام العاش
« مادة ٣ » لا يعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام
المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك
فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بأمرنا هذا
« مادة ٤ » لا ينفذ امرنا هذا الا على التنازلات والحجوزات التي
توقع بعد تاريخ نشره
« مادة ٥ » على ناظرى المالية والمحاسبة تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فيما يخصه

(الفصل الثالث)

(في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها)

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والاعيان المنقولة الا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر

٤٤١ — لا يجوز للمحضر اجراء الحجز الا اذا كان يده اذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب ان يكون مأذوناً ايضاً بقبض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقعة فيها الحجز

٤٤٢ — يجري المحضر الحجز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من اقارب الاخصام ولا من اصهارهم الى الدرجة السادسة لا بدخول الغاية في الغيا ويمضي كل من الشاهدين او يحتم على اصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجز وان لم يحصل ذلك لمكمله كان الحجز لاغياً

٤٤٣ — يجوز ان يكون الشاهدان من رجال الضبطية (١) اما اذا كان شيخ البلدة حاضراً في وقت اجراء الحجز وجب عليه ان يمضي او يحتم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين

٤٤٣ — يجوز ان يكون الشاهدان من رجال الضبطية

٤٤٤ — يلزم ان يكون محضر الحجز شتملاً على البيانات المعتاد ذكرها في جميع اوراق المحضرين وان يكون محتوياً زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله او بحضوره وعلى بيان الحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقعة فيها الحجز ويبين فيه ايضاً مفردات الاشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً وتبين بالمحضر اصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة وعلى المحضر ايضاً ان يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الاشياء المحجوزة

٤٤٥ — توزن البضائع او تكال او تقاس على حسب انواعها امام صوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين او صافها ويصير قويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة اهل خبرة يعينه قاضي المواد الجزئية ويحلف يمينا امام القاضي المذكور وتقوم ايضاً جميع الاشياء الاخر بناء على طلب الحاجز او المحجوز عليه اذا تراأى للقاضي لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر الحجز تقرير اهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي المذكور

٤٤٦ — يرتب المحضر حارساً على الاشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر

٤٤٧ — يجب ان يكون الحارس متصفاً بالصفات المشترطة في الشهود

٤٤٨ - تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه او ختمه على الاصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الاسباب المانعة له منه

٤٤٩ - يعمل المحضر بدون نقل الاشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحافضة وملاحظة المحلات التي بها الاشياء الواقع عليها الحجز لحين اتمام المحضر وان لم يتم في يوم واحد جاز استمراره في الايام التالية بشرط متابعتها

٤٥٠ - اذا حصل الحجز في محل المدين او كان حاضراً في وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز لا يستلزم رضاه بالحكم به

٤٥١ - اذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة المحضر في مدة اربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة

٤٥٢ - اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر ان يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بميعاد ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك

٤٥٣ - اذا كانت ابواب المحلات التي بها امتعة المدين مغلقة او حصل الامتناع من فتحها او حصل تطاول او تعد على المحضر

او مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعاً لاختلاس الاشياء
الموجودة وله ان يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية

٤٥٤ — لا يجوز للمحضر ان يحجز الفراش اللازم للمدين
واقاربه واصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة
ولا ما عليهم من الثياب والملابس

٤٥٥ — لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية
إيجار مسكن او ارض او لايفاء دين نفقة

اولاً — الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد
اللازمة للصناع لاعمال صناعتهم

ثانياً — ما يملكه المدين العسكري من ملبوسات العساكر
واسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية

ثالثاً — الفلال والدقيق اللازم لمؤونة المدين وعياله مدة شهر

رابعاً — بقرة واحدة او ثلاثة من المعز او التعاج بحسب اختيار

المدين ان كان الحجز واقعاً على مواشى في حيازته او متفجع بها
في وقت الحجز

٤٥٦ — اذا حصل حجز المواشى والمهمات المستعملة في
حرث الاراضى وخدمتها او آلات الورش او المعامل جاز لقاضى
المواد الجزئية ان يعين من يقوم بادارتها

٤٥٧ — لا يجوز للحارس ان يستعمل او ينتفع بالاشياء

الموضوعة تحت حراسته ولا ان يعيرها وان فعل ذلك الزم بما يترتب عليه من التضييعات

٤٥٨ - لا يجوز له ان يطلب معاफاته واستبداله بغيره إلا بعد مضي شهرين من وقت اقامته ما لم توجد اسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على امتعته والمدانين المحجوز له بعلم خبر

٤٥٩ - تجرد الاشياء المحجوزة فى محضر على يد محضر عند اقامة الحارس الثانى بالحراسة

٤٦٠ - اذا احتلس المدين المحجوز على امتعته أو غيره شيئاً من الامتعة المحجوزة قضائياً أو ادارياً مجازى جزاء السارق (ذكرى ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٤٦١ - اذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مداينون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز عن الامتعة المحجوزة ويعلموا ذلك للحارس أو للدائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الاشياء التى ليست مندرجة فى محضر الحجز الاول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الاول للمحضر وأن يريه الاشياء المحجوزة أولاً ويجعل الحارس المذكور حارساً للاشياء المحجوزة أخيراً ان كانت فى نفس المحل المحجوز فيه الامتعة السابقة

٤٦٢ - وفى هذه الاحوال يكون طلب ابقاء الحجز السابق

ذكره معتبراً كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى باعلان
الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز

٤٦٣ - يجوز للمدينين الذين لم يكن بأيديهم سندات
واجبة التنفيذ أن يطلبوا الحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر
ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة الحجز

٤٦٤ - لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجز بثمانية
أيام بالاقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الامتعة أو في أقرب
الاسواق اليه بطريق الزايدة بمناداة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً
وتحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الاشياء المحجوزة
بين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة
بثمن أقل من قيمتها الاصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم
يحصل بيع مثل هذه الاشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ
أمانة كالتقود لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبه أو لغيره من المدينين
في حالة القسمة بين الغرماء

واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الاشياء المقدرة
قيمتها مزاي دون لشرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم
الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرمى
عليه المزاد ولو بثمان أقص مما قومت به

والاشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضاً اذا لم يوجد
مزاي دون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المذكورة في

نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع
ويكفي لإعلان استمرار البيع أو تأخيره أخبار المحضر بذلك
علانية وذكره في محضره

٤٦٥ - إذا لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فوراً يباع
المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المتقدمة بأى ثمن كان
والمحضر الذى لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً أو يهمل
فى بيع الشيء ثانياً يكون ضامناً للثمن

٤٦٦ - يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز
على أمتعه والمداينين الطالبين إبقاء الحجز أن يطلب حصول البيع
فى أى محل غير المحل السابق ذكره

وعلى من يطلب ذلك أن يقدم عريضة لقاضى المواد الجزئية
بطلبه لينظر فى جواز اجابته من عدمه

وإذا لزم بيع محل التجارة أو حق الإيجار مع البضائع أو
الامتنعة الموجودة أو على انفراد يكون البيع فى المحل المعد لليوع
العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك أحد المداينين وفى كل الاحوال
لا يكون البيع الا بعد الحجز بخمسة عشر يوماً بالاقل

٤٦٧ - يعلن البيع باعلانات تعلق على باب المحل الموجودة
فيه الامتنعة المحجوزة وعلى المحل الذى سيحصل فيه البيع ان كان
غير المحل الموجودة به الامتنعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفى

اللوحة المعدة بالحكمة للاعلانات القضائية وبالنشر فى صحيفة من الصحف الأكثر شهرة وتداولاً التى يصير تعيينها فى لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم

٤٦٨ - يبين فى الاعلانات المعلقة والمنشورة فى الصحف محل البيع ويومه وساعته وأنواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها

٤٦٩ - يكون بين تعليق الاعلان ونشره فى الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع
٤٧٠ - يثبت تعليق الاعلان بالحكمة بذكره فى دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره فى الصحيفة بابرار نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة

٤٧١ - يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان
٤٧٢ - ان لم يحصل البيع فى اليوم المعين فى محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أمتعه قبل بيعها يوم واحد

٤٧٣ - يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعه أن يطلب من قاضى المواد الجزئية تعليق اعلانات اكثر مما ذكر بحسب الاحوال فى مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل

الاشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف
لويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات
وبالنسخ المأخوذة من الصحائف

٤٧٤ - اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو
فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث
مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لامر بذلك

وأما حجز المراكب والسفن والصنادل والمواعين ويبيعها
فيكون اجراؤها على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحري
٤٧٥ - يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على
أتمته أو غيابه

٤٧٦ - اذا تمحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون
الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث
بعد ذلك من الحجوزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في
حيازته الثمن لا يسرى الا على ما يزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد

٤٧٧ - اذا رفع الحاجز حجزه أو لم يطلب حصول البيع
في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على امر بتعيين يوم
آخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندت واجبة
التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه
التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل

٤٧٨ - اذا ادعى أحد بالحكمة ملكية الامتعة المحجوزة

وطلب استردادها يوقف ~~بيع~~ الاشياء المطلوب ردها وقام الدعوى بذلك على الحاجز الاول والمدين المحجوز عليه والمدائنين الحاجزين أخيراً ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد بحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد

٤٨٠ — المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع كحكم المقتولات^(١)

٤٨١ — لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها باكثر من خمسة وخسين يوماً ويبين في الاعلانات المعلقة والنشرة في الصحف موقع الاراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه

(الفصل الرابع)

(في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون)

٤٨٢ — سندات السهم والسندات المطلقة أو التي تنتقل^(٢)

(١) ينظر ذكره في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ — ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجز لاصحاب الاطيان على مصححات المستأجرين لاستجوابهم على الایمارات المستحقة

بالتحويل يكون حجزها على حسب الاوجه المقررة في حجز
الايان المنقولة

٤٨٣ - أما الايرادات المقررة وسندات السهام التي بأسماء
أصحابها والخصص التي تكون للمدين في مقابلة أو التزام أو نحوها
وحقوق الشركاء ذوى الاموال في شركات التوصية وحصة الشريك
في أى شركة فلا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون
الحجز على حسب الاصول المقررة في حق حجز ماله للمدين عند غيره

٤٨٤ - اذا كلف المحجوز لديه بتبين ما في ذمته ولم يبينه
على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز
ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الاحوال إما بالتضمينات
اللازمة أو بملزوميته بقدر الدين الواقع بالحجز من أجله

٤٨٥ - الثمرات والفوائد الناجمة عن المحجوز عليه التي
حل أو ان استحصاها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب
المقرر في حجز ماله للمدين عند غيره

٤٨٦ - يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات
السهام ونحوها حجز الارباح والفوائد الناشئة عنها

٤٨٧ - يجوز لقاضى المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات
السهام من أى نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة
سمسار أو صير في يمينه القاضى المذكور مع تبين ما يلزم اجراؤه
من النشر والاعلان

٤٨٨ - فيما عدا الحالة المينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الاصول الآتية

٤٨٩ - في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لوضع الحجز اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاقارره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شأن الاقرار أو في شأن عدم حصوله حكماً انتهائياً يحرر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه الحجز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المداين المحجوز له

ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والحجوز عليه والمحجوز لديه وضاعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيعهم وقدره بالتعيين أو بالنسبة لاصله^(١) وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوابع له والتأمينات الموجودة^(٢) وشروط البيع والثلث الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من^(٣) الاقوال والمنازعات من الاخصام ان حصل

٤٩٠ - لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الا كتي ذكره بالمادة التالية لهذه

٤٩١ - تودع قائمة الشروط بقلم كتاب المحكمة وتبقى به

وعلى الكاتب أن يجبر كلاً من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة
٤٩٢ — لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحرر في ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدعى أن له شأنًا في ذلك مع ما يديه من المنازعات وأوجه ما يدعيه من البطلان

٤٩٣ — لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة

٤٩٤ — تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات وأوجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع
٤٩٥ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية

٤٩٦ — أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال

٤٩٧ — يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي

الحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوماً بالأكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة أن لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائياً وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثانية أيام بالاقبل

٤٩٨ — يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر بها على حسب مانص في الفصل المتعلق بمحجز المقولات وبيعها

٤٩٩ — تحصل الزيادة بمناذاة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو محرر المحضر اللازم وبحضور القاضي المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكماً انتهائياً في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة بظلال الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح الزائدة

٥٠٠ — يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع يوم لا أقل

٥٠١ — اذا أمر القاضي بناء على طلب أحد الاخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثانية أيام بالاقبل

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوماً

٥٠٢ — يقع البيع من القاضي

٥٠٣ - تنتقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملاً على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن بالحكم المذكور إلا للمدين الواقع الحجز عليه

٥٠٤ - لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع إلا بعد قيامه بالشروط الواجب إيفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع

٥٠٥ - لا يقع البيع إلا لمن يكون مشهوراً بالاقتدار أو لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره أو لمن يدفع الثمن مقدماً في حال انعقاد جلسة البيع

٥٠٦ - إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فوراً أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانياً على ذمته بناء على طلب المستحق لثمن أو بعضه إنما لا يكون ذلك إلا بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاد بالدفع وإنذاره بالبيع ثانياً وبعد نشر الاعلانات ولصقتها ويجب إعلان الراسي عليه المزاد المذكور بالحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة أيام بالاقل وعشرة أيام بالاكث

٥٠٧ - إذا رفع الحاجز الطالب للبيع حجزه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تميم اجراءات

البيع بمعد تكليف التأخر بتمييمها ومضى ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور

٥٠٨ - اذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقاً ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائرون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه امام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلاً عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر امام القاضى

٥٠٩ - يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس أن يتبعوا الاصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفليسة

٥١٠ - ومع ذلك اذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة منازعات بناء على قاننة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود يتمه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن يحكم في المنازعات حكماً اتماماً من المحكمة المختصة بها

(الفصل الخامس)

(في القسمة بين الغرماء)

٥١١ — اذا كان المتحصل من اثمان المبيع أو من الحجز على ما للمدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافياً لوفاء ديون المدينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعاً عنده على حسب الاحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وأبرز سنده أو صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للمدينين

٥١٢ — اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدينين

الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم النهائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الاخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الاسلوب الآتي

٥١٣ — يسلم المودع قائمة ببيان الحجزات الى كاتب المحكمة وقت الايداع

٥١٤ — من يطلب التعجيل من الاخصام يقيد في دفتر

مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي :
المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز خمسمائة الف
قرش ديوانى وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع
من القاضى المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

٥١٥ - فى ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل
كاتب المحكمة الى المدائنين الحاجزين ورقة تنبيه بالحمل الذى
عينوه فى ورقة الحجز بأن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة فى ميعاد
شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود

٥١٦ - لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور
ويحذر قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين لمواد التوزيع على
حسب الاحوال قائمة توزيع مؤقت على الالوجه الآتية

٥١٧ - يستخرج القاضى فى قائمة التوزيع المؤقت قبل
التخصيص على أرباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة فى تحصيل
النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراآت المتعلقة بالتوزيع
ثم يوزع الباقي مبتدئاً بالاجر الذى يستحقها صاحب الملك ويمتاز
باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالحمل المستأجر
له ويوزع الباقي بعدها على أرباب الديون الممتازة الاخر على حسب
درجات امتيازها

وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيعاً عاماً

٥١٨ - تبين فى قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز

الديون الممتازة ومقاديرها الاصلية والمصاريف وتذكر الفوائد
تغير تحديد لمقاديرها

٥١٩ — يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل
مضى الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضي
الذى يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلاً من المحجوز عليه والمحجوز
له ومن يكون طالباً للتوزيع وأسبق واحد في وضع الحجز من
المدينين الممتازين بعد المحجوز له أولاً ويطلب اختصاصه بكل أو
بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين
بالحل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف
السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على
الامر الذى يصدر بالاخص المذكور

ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقاً أمام القاضي
بمقتضى علم خبر

٥٢٠ — فى الثلاثة أيام التالية ليوم تتم قائمة التوزيع
المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدينين الحاجزين بالاطلاع عليها
وتقديم تقرير المناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه
للمناقضة فى ميعاد خمسة عشر يوماً والا سقط حقهم فيها
٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة بمرور
القاضى قائمة التوزيع الا نهائى
٥٢٢ — يبين القاضى فى قائمة التوزيع الا نهائى مقدار

ما يخص كلاً من المدينين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالنسبة
لدينه فى حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر
مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ما سيذكر بعد

٥٢٣ - اذا حصلت منازعة فمن يطلب التعجيل من الاخصام
يكلف بمقتضى علم خبر كلاً من المحجوز عليه والمنازع والمنازع فى
دينه وأسبق واحد فى وضع الحجز من المدينين الغير ممتازين
بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضى المواد الجزئية اذا كانت
قائمة التوزيع المؤقت محررت بمعرفة أو أمام المحكمة الابتدائية فى
حالة ما اذا كانت تلك القائمة محررت بمعرفة القاضى المعين منها ويحكم
فى المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضى المذكور فى
الحالة الاخيرة

٥٢٤ - الحكم الذى يصدر فى ذلك لا يكون قابلاً للمعارضة
٥٢٥ - ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر
يوماً بعد يوم اعلانه انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين
الواقع فيه النزاع لا يزيد على الف قرش ديوانى مهما كانت ديون
المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها

(ذكرى تولى ١٤٠٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ ما يوسنة ١٨٩٥)

٥٢٦ - اذا حكم فى المنازعة حكماً لا يستأنف أو صار
الحكم الصادر فيها انهاءً يحرر القاضى قائمة التوزيع الا نهائى على
الوجه السابق

٥٢٧ — توقف الفوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهى فيه جواز قبول المناقضات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع نهائياً

٥٢٨ — بصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصدر من كاتبها موافقاً لقائمة التوزيع الا نهائى ويسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم تنميم قائمة التوزيع المذكورة

٥٢٩ — يعلن الشروع في التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة

٥٣٠ — المحجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراؤها بمجرد تقرير يعلن للمحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفاهية

٥٣١ — المحجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها

٥٣٢ — اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على أفلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو قرر للأفلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع

٥٣٣ — اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في ارسال

أوراق التنبيه للمدينين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو في تسليم أذونات صرف المستحق للمدينين فيكون بمجرد ذلك ملزوماً بالفوائد مدة تأخيرها

٥٣٤ — على القاضى أن يحرر قائمة التوزيع المؤقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع الانتهاء في ظرف خمسة عشر يوماً فإن تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزومته بالفوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة

٥٣٥ — اذا كانت النقود المفتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقى منها شيء بعد استيفاء المرتهنين حقوقهم جاز للقاضى المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء ويكون الاجراء كذلك أيضاً في حالة عدم وجود مدينين مرتهنين

٥٣٦ — اذا تأخر طالب التوزيع عن السعى فيه جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام أن يقوم مقامه في الاجراءات بموجب أمر يصدر من القاضى

(الفصل السادس)

(في التنفيذ ———— بذ بيع العقار)

(الفرع الاول)

(في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية)

٥٣٧ — عقار المدين لا يجوز نزعه منه ولو كان مرهوناً
لوفاء دين الدائن الا اذا كان الدين ثابتاً بسند واجب التنفيذ ومن
بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والانهذار بنزع الملكية
ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك
التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه

٥٣٨ — تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل
للمدين في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية
وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بياناً صحيحاً

٥٣٩ — لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوماً
من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوماً من
التاريخ المذكور والا كان الطلب لاغياً

٥٤٠ — تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب
المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه

من يد المدين واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوماً من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتى بيانه صورة الحكم المشتمل على الامر بنزع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه

٥٤١ — اذا تين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات العقار يتأشر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الاول مييناً تاريخ هذا التنبيه واسم المداين الذى طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر

٥٤٢ — وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الاول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثانى

٥٤٣ — لا يعمل بالايجارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه الا اذا كان تاريخها ثابتاً بصفة رسمية

٥٤٤ — أما الايجارات التى يكون تاريخها غير ثابتة والتى يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الاجرة أو بعضها مقدماً فتعتمد اذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الادارة

٥٤٥ — يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزع من يد المدين وثمراته به ويوزع ما ينحصر المدة التى أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار

٤٥٦ — مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين

على مستأجر العقار بعدم دفع الاجرة لئلا يملكه يقوم مقام الحجز على الاجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الاجرة المذكورة على المدينين قسمة غرماً.

٥٤٧ — اذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها

٥٤٨ — المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بان يصير تكليف الخصم على حسب الاصول المعتادة بالحضور امام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية السكان في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المدين في التنبيه ومحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال (ذكره تو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٤٤٩ — ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضاً

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ^{القيمة الموقوفة} ~~القيمة الموقوفة~~ ^{قرش} (ذكره تو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٠ — اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب اداؤه بورقة التنبيه في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان الحكم الانتهاء الصادر برفض المعارضة

٥٥١ — اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي الخمسة عشر يوماً المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرر المحكمة لزوم اصدار أمر بإيقافه لاسباب مهمة

٥٥٢ — يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبيعة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات امام محكمة المواد الجزئية او المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من اجله اجراء البيع قليلاً او كثيراً وايا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع فان كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات امام المحكمة التابع لها المحل السكائن به اكبر جزء من العقارات المذكورة

(ذكرى ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٣ — يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي

أولاً — يان العقارات المقصود بيعها ياناً كافياً ويان نوعها

وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها
بالاختصار ان كانت من المباني

ثانياً — شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام
يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات
قسماً واحداً

ثالثاً — عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء
البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم
كتاب المحكمة

(دكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٤ — أُلغيت بدكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو
سنة ١٨٩٥

٥٥٥ — أُلغيت بدكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو
سنة ١٨٩٥

٥٥٦ — يجب على طالب البيع من المداينين أن يقدم في
الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها

٥٥٧ — يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع
جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء
كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المداينين الذين اعلتوا
ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على
تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة

أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بنزع الملكية وبيع العقار

٥٥٨ — يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملاً على ما يأتي

أولاً — بيان العقار المقصود ببيع والبيانات الاخر المتدرجة بورقة التكليف بالحضور

ثانياً — شروط البيع المينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه

ثالثاً — بيان الثمن الذي تبني عليه المزايدة
رابعاً — تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع

خامساً — واذا كان ذلك الحكم صادراً من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملاً على احالة الاخصام على القاضي المعين لليوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع

(ذكره في ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٩ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لاحد مطلقاً ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدقته

قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار
ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التثنيه
(ذكره دكتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٦٠ — لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوماً ولا
بعد ستين يوماً من تاريخ التعيين

٥٦١ — قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوماً ولا
تقص عن عشرين يوماً يصير اشهاره بلمصق اعلانات مشتملة على
البيانات الاتية

أولاً — بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار
وتاريخ تسجيله

ثانياً — اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدادين
الذي طلب اجراء البيع
ثالثاً — بيان العقار

رابعاً — الاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار
فيما يتعلق بشرط البيع

خامساً — بيان الثمن الذي عينه طالب البيع

سادساً — اليوم والمحل والساعة الاتي يكون فيها المزاد

٥٦٢ — ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة

تطبع في البلدة الكاتبة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر
الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة

ومجب أيضاً أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من أرباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمس عشر يوماً بالاقبل قبل البيع والا كان العمل لاغياً

٥٦٣ — تلصق الاعلانات

أولاً — على باب محل المدين

ثانياً — على الباب الاصلى لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتاً

ثالثاً — في الميدان الاعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة

رابعاً — على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار

خامساً في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين

٥٦٤ — تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بنزع العقار من يد المدين وبيعه

٥٦٥ — يثبت الاعلان والنشر بالاوجه التي ذكرت في حالة بيع الايرادات المقررة ونحوها

٥٦٦ - لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين لليوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق ملخصها

ويجوز لكل منهما أيضاً أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٦٧ - تقرر المصاريف بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لليوع ويحصل الاعلان بها علناً في جلسة البيع وقت الزيادة

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٦٨ - لا يجوز أن يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدّر منها

٥٦٩ - في اليوم المعين للبيع تحصل الزيادة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لليوع بمناداة المحضر بناء على طلب المدّين الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٧٠ - كل عطاء ولو المقدّر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضي لصاحبه

٥٧١ - يتقرر في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة
مقادير الترقى في الزيادات التي يصح قبولها —

٥٧٢ - حصول العطاء من أحد يخلى سبيل صاحب العطاء
الذى قبله

٥٧٣ - اذا لم يحضر مزادون في اليوم المعين للبيع يصير
الاجراء على حسب ماهو مقرر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها

٥٧٤ - واذا وقع البيع لغير المداين الذى طلبه وجب
عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل
المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك إما بإيداع
نقود أو بإيداع ما يراه القاضى كافياً للوفاء من السندات والاوراق
ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضى والا
يسع المبيع ثانياً فوراً على ذمة المشتري

٥٧٥ - يجوز أن يعافى المشتري الذى يرى القاضى اعتماده
من تأدية الكفالة

٥٧٦ - يجوز للمشتري أن يقرر في قلم كتاب المحكمة في
اليوم التالى ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين
اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله
وتعتبر الكفالة عن الموكل

٥٧٧ - يجب على المشتري ان لم يكن ساكناً في البلدة الكائنة
بها المحكمة أن يعين له محلاً فيها والا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلاً له

٥٧٨ — يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتمادها قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لليوع

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٧٩ — يعين المزايد المذكور في تقريره المضمن الزيادة محلاً له على الوجه السابق ذكره

٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها في ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذي طلب البيع وغيره من المداين المسجلة ديونهم والراسى عليه المزايد وأن تأخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة

٥٨١ — يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع باجراء البيع ثانياً بالزيادة على الزيادة المذكورة

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد مضي شهر من وقت التقرير بالزيادة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير

في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الاخصام التأخير
لاسباب موجبة له

٥٨٣ — قبل اليوم الميعن للبيع ثمانية أيام بصير النشر والاعلان
بناء على طلب كاتب المحكمة

٥٨٤ — يحصل المزايد ويقع البيع على حسب الواجهة المقررة
في حق البيع الاول

٥٨٥ — لا قبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة
مجرد تأخير البيع

٥٨٦ — لا قبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه
الا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة

٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكته المبيع
وسنداً للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب
أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة
محضر الجلسة التي وقع فيها البيع

٥٨٨ — لا تسلم للمشتري صورة الحكم الواجبة التنفيذ
الا اذا اثبت انه قام بما يجب ايفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل
استلام تلك الصورة

٥٨٩ — بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم
في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بنزع
العقار من يد المدين وبيعه

٥٩٠ — تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني

٥٩١ — إيقاع البيع للرأى عليه المزايد لا يترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع .

(الفرع الثانى)

(فى المسائل الفرعية التى تنشأ عن نزع الملكية وفى إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الرأى عليه المزايد الاول وفى بيع العقار الغير محجوز يباعاً رسمياً بالمحكمة)

(القسم الاول)

(فى الاجراءآت التى تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض)

٥٩٢ — اذا أجرى دائمان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقاراته من يده ويبيعها فى حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المداين الذى أعلن ورقة التنبيه الثانية أن يضم الى المداين الآخر فى تكليف مستتر

المدين بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفي
تسميم الأجزاء وذلك إذا كانت المحكمة التي يلزم حصول
الأجزاء المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة

٥٩٣ - يجوز للمدين الذي طلب نزع ملكية مدينه وبيع
عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الأجزاء المتعلقة
بذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة

وفي هذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين أعلنوا للمدين
ورقة التنيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة
الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق
في تسميم أجزاء البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل
مباشرته إنما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبه بورقة تقدم
لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من
المداين الاول

(القسم الثاني)

(في دعوى النير باستحقاق العقار)

٥٩٤ - يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق
العقار المقصود يبعه في أثناء اجراءات البيع لغاية مرمى المزا

٥٩٥ - تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضاً في وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة

٥٩٦ - تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الاصلى ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للمحل الخارج عن الديار المصرية

٥٩٧ - يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت طلب حضور الاخصام مبلغاً يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الاوراق التي تستلزمها اجراآت هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الاخصام وأجرة وكلائهم

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراآت البيع وفي كل الاحوال تستمر اجراآت بيع العقار الذى لم يدع باستحقاقه وعلى القاضى أن يعدل الثمن الذى قرره للمزايدة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بتمامه من أجزاء المبيع أو في جملة أجزاء كاملة منه (ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٣ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٩٨ - وكذلك يكون العمل عند العود لاجراآت البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه

٥٩٩ — اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها
٦٠٠ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق

أما استئنافه فيماده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور
٦٠١ — يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال

(القسم الثالث)

(فيما يتعلق بطلان الاجراءات)

٦٠٢ — يحكم قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بسد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذي تسبب في البطلان

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٠٣ — قدم دعاوى بطلان المزايدة الثانية واجرا آتها الى المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الاحوال لغاية النشر عن البيع الثاني ويحكم فيها بوجه الاستعجال

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

١٤٠ (قانون المرافعات وما يتعلق بها)

- ٦٠٤ — في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام
٦٠٥ — اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع
الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر في المادة ٦٠٢

(القسم الرابع)

(في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراى عليه المزااد الاول)

- ٦٠٦ — اذا تأخر الراى عليه المزااد عن وفاء شروط البيع
بياع المبيع ثانياً بالمزايدة على ذمته
٦٠٧ — من يكون له شأن في اعادة البيع على ذمة الراى
عليه المزااد المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط
البيع فان لم يف بها في ميعاد ثلاثة أيام كاملين يقدم المكلف المذكور
على بضعة للقاضى المعين للبيع لتعين يوم للبيع الثاني
٦٠٨ — تشمل الاعلانات التى تلصق وتنشر فى الصحف
زيادة عن البيات المقررة فى حالة البيع الاول على اسم الراى
عليه المزااد واسم طالب اعادة البيع والثن المعين للمزايدة عليه كما
كان فى الاول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع
٦٠٩ — يعين للبيع أول يوم يصح لذلك بعد مضي أربعين
يوماً من تاريخ اعلان السند للراى عليه المزااد الاول وتكليفه بالوفاء

٦١٠ — يجب أن يعلن الراى عليه المزاد الاول وكل من أرباب الديون المسجلة يوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوماً بالاقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها في الميعاد المذكور

٦١١ — تتبع في اعادة البيع على ذمة الراى عليه المزاد الاول القواعد المقررة في البيع الاول وفي اعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع به

٦١٢ — يلزم الراى عليه المزاد الاول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المتزوع منه العقار أو المداينون له

٦١٣ — لا تقبل المزايمة في البيع الثانى من الراى عليه المزاد الاول ولو بكفالة

(القسم الخامس)

(في بيع عقارات المفلس والقاصر)

٦١٤ — يباع عقار المفلس والقاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايمة على ثمن يقدره مأمور القليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط محرر من

وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالاذن بالبيع عند الاقتضاء

(ذكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦١٥ — يعلن ايداع قائمة الشروط لارباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الامر في ذلك للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الاقوال والملحوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالاقبل

٦١٦ — يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه وعلى حسب الاوجه الميينة في الحالة المذكورة

٦١٧ — اذا لم يظهر في يوم الزائدة من بزيد على الثمن المقدّر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوماً وأكثره ستون يوماً

(ذكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦١٨ — يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب

تقدير الثمن بعد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوماً بالاقبل

٦١٩ - تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق
تقريرها في إعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن وإعادته على ذمة
الراسى عليه المزاد لعدم وفائه

(القسم السادس)

(في بيع العقار اختياراً وفي بيعه بطريق المزاد لعدم إمكان
قسمته بغير ضرر)

٦٢٠ - يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالوجه
المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدماً بقلم كتاب
المحكمة ويجوز له أيضاً أن يعين الثمن للمزايدة عليه ويسوغ إعلان
قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة
٦٢١ -

٦٢١ - يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته
ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك إلا بمن يكون أهلاً للتصرف
لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر وتتبع في القسمة القواعد
المقررة في القانون المدني

(ذكرته ١١ وجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢)

١٤٤ (قانون المرافعات وما يتعلق بها)

٦٢٢ - الفيت بدكر يتوا ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢

٦٢٣ - » » » » » » » »

٦٢٤ - » » » » » » » »

٦٢٥ - » » » » » » » »

٦٢٦ - اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة

٦٢٧ - في حالة بيع العقار اختياراً بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسى به المزااد إلا من يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائمين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة قبل تلك المزايدة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الاصلى ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسى عليه المزااد

(الفرع الثالث)

(في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدينين)

٦٢٨ - اذا لم يتفق مدينو البائع أو مدينو المبيع ملكه

في حله قسم له اعتباراً

فما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع
الثلث يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الأصول المقررة
للتوزيع بطريق الخاصة بين الغرماء

٦٢٩ — يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات
المدينين بغير احتياج لابتداء الثلث بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع
بقوائم تسلم لكل واحد من المدينين قائمة منها مشتملة على مقدار
ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثلث
وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع

٦٣٠ — يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات
المدينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب محكمة المواد الجزئية او المحكمة
الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري
(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٣١ — يبدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدينين
بقيد طلب التوزيع والامر الصادر باجرائه ويرفق به الكشف
المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من رهونات
المسجلة

٦٣٢ — التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وباطلاعهم
على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في المحلات المعينة بتسجيل
رهوناتهم

٦٣٣ — ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه

ثلاثون يوماً ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم تحصل مناقضة يجري القاضي التوزيع الانتهائى ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٣٤ - يأمر القاضي كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها

٦٣٥ - مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز

٦٣٦ - يقيد للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة آخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التي لم ينل أربابها شيئاً في التوزيع ٦٣٧ شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار

٦٣٨ - اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضي يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها

ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً انتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة

(ذكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٣ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٣٩ — ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان

التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضي المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت

(ذكرتو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٤٠ — ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل^(١)

ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بنزع العقار المبيع من يده أن يطلب^(٢) لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع

وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يخص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا أنونات قبض ما خصهم

٦٤١ — بعد تسليم قوائم التوزيع لاربابها فللمدين الساقط

اسمه حق التداعي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلائه

٦٤٢ — المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون

ين كل من الدائنين المنازعين والمنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المراتمة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول

٦٤٣ — بعد تميم قاعة التوزيع الاثنائي بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المدانين الداخلين في التوزيع وأول مدانين لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة

٦٤٤ — لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قاعة التوزيع الاثنائي الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعة في قاعة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري

٦٤٥ — لا تقبل هذه المعارضة إلا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المبينة عليها وترفع امام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر

(ذكرى ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه

٦٤٧ — الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون

أو في المعارضة في قائمة التوزيع الإتهائي يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها

٦٤٨ — بعد مضي ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائياً فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لاربابها في ميعاد ثمانية أيام بالاكثر

٦٤٩ — توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه المين في فصل القسمه بين الفرءاء وللمدائنين المستحقين في التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشترى العقار

٦٥٠ — ومع ذلك اذا ابقى المشتري عنده جزءاً من الثمن تأميناً لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ المبقى عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه

٦٥٢ — يحصل مشتري العقار على شطب تسجيل الرهون بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات الخالصة وأما رهون من لم يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للامر بذلك
٦٥٣ — يوزع القاضي المعين للتوزيع أو قاضي المواد الجزئية

المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تهريرها وفي وقت التوزيع الاول ان أمكن
(ذكره تو ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ — ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

(الباب العاشر)

(في مرافعات واجراءات متنوعة)

(الفصل الاول)

(في خاصة القضاة)

٦٥٤ — تقبل مخاصمة القضاة في الاحوال الآتية

اولاً — اذا سكت القاضي عن الحق

ثانياً — اذا وقع من القاضي تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة
في اثناء نظر الدعوى او في وقت توقيع الحكم او في اثناء التنفيذ
ثالثاً — في الاحوال التي ينص القانون فيها على جواز مخاصمة

القاضي او على الحكم عليه بتضمنات

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضي عن الاجابة

على العريضة المقدمة اليه او امتناعه عن الحكم في قضية قابلة
للحكم عند حلول دورها

٦٥٦ — يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضي على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الاول والثاني منهما بأربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثانية ايام في حالة الامتناع عن الحكم

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى الخاصة بعد التكليف الثاني بأربع وعشرين ساعة في الحالة الاولى وبثانية ايام في الحالة الثانية

٦٥٨ — ترفع دعوى الخاصة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضي وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون ممضاة من نفس المدعى او ممن يوكله توكيلاً خاصاً بذلك وتشتمل على بيان اوجه الخاصة وصور الاوراق المستند عليها في الدعوى

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة في اول جلسة تعقد بعد الثانية ايام التالية لتقديم العريضة وفي ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضي

٦٦٠ — تسمع اقوال الخصم او وكيله

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب في حق القاضي لا في عريضته ولا في أقواله امام الجلسة والا حكم عليه بفرامة يجوز ابلاغها الى النقي فرش ديوانى

٦٦٢ — لا تحكم المحكمة الا في تعلق أوجه الخاصة بالمادة الناشئة عنها وفي جواز قبول الاوجه المذكورة

٦٦٣ — اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى

١٥٢ (قانون المرافعات وما يتعلق بها)

الى محكمة الاستئناف وهي تحكم في الخاصة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضى المدعى عليه بمواجهتهما .

٦٦٤ - اذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة في حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة ممن لم يحكم من قضائها الآخرين في جواز قبول أو وجه الخاصة أو محال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة ٣٢٨

٦٦٥ - اجراءات المرافعة السابق ذكرها لا ارتباط لها باجراءات المرافعة التأديبية في حق القضاة اذا اقتضاها الحال

٦٦٦ - يحكم على المدعى الذى ترفض عريضته والذى يحكم بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديوانى مع عدم الاخلال بالتضمنينات

٦٦٧ - لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذى اشترك فى ايقاعه

(الفصل الثانى)

(فى الاجراءات التحفظية)

٦٦٨ - يجوز للملاك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجرها الاصليين الذين لهم فيها حق فى الحال أن يحجزوا المقروشات ونحوها

والتقولات الموجودة بالحال المستأجرة والأثمار والمحصولات حجزاً
تحفظياً للتأمين على أداء الاجر المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم
سندات واجبة التنفيذ^(١)

٦٦٩ - ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد
الجزئية اذا كان الحكم في الدين المطلوب من أجله الحجز من
خصائصه

فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم
العريضة لقاضي الامور الوقتية
وعلى القاضي أن يأمر على حسب الاحوال بالحجز حالاً أو
بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره
بالحجز

٦٧٠ - يجوز أيضاً للمالك أن يحجز بالوجه عنها التقولات
والاثمار والمحصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الاصلى
لليوت أو الاطيان وانما للمستأجر الثاني المذكور أن يستحصل
على رفع الحجز باثباته توفية الاجرة المستحقة للمستأجر الاصلى
اذا كان مأذوناً بالتأجير لغيره

٦٧١ - في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الحجز التحفظي
يقع موقع الحجز بشرط اتباع الاوجه المقررة للحجز تحت يدهم

(١) ينظر ذكره في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤
المختص بتوقيع الحجز لاصحاب الاطيان على محصولات المستأجرين لاستحصاها
على الاجارات المستحقة

٦٧٢ - يجوز لكل من المالك والمستأجر الاصلى أن يضع الحجز التحفظى على المنقولات والاثمار التى صار ثقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز فى ظرف ثلاثين يوماً من ثقلها

٦٧٣ - الحجز التحفظى الموضوع تأميناً لاداء الاجرة المستحقة يكون أيضاً تأميناً لوفاء الاجرة التى تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الاجرة المستحقة وقت الحجز بعد استحقاق الاجرة
اللاحقة

٦٧٤ - يجوز لكل دائن أن يضع الحجز التحفظى بأمره من القاضى على أمتعة مدينه الذى لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية

٦٧٥ - وكذلك يجوز لكل حامل كميالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتستو لعدم الدفع فى الاجل أن يضع الحجز التحفظى على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور صاحباً للكميالة أو قابلاً لها أو محيلاً بها بشرط سبق اعلان البروتستو للمحجوز عليه أو اختاره به

٦٧٦ - فى الاحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظى صحيحاً الا اذا اعقبه فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته

٦٧٧ - صدور الحكم بصحة الحجز التحفظى يجعله حيزاً

منفذاً أو يحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المتقولات
وبيعها

٦٧٨ - يجوز للمالك المتقولات ان يحجزها بأمر من القاضي
عند من توجد تحت يده أيا كان

٦٧٩ - تعين في العريضة المتقولات المراد حجزها

٦٨٠ - الدعوى باستحقاق المتقولات يجب تقديمها في
ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة امام المحكمة التابع لها محل
واضع اليد على المتقولات والا كانت الدعوى لانية

(الفصل الثالث)

(في اختصاص الدائن بقارات مدينه لحصوله على دينه)

٦٨١ - كل من أراد من الدائمين أن يتحصل بالطريق لما
هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بقارات
مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية
الكائن في دائرتها القار المراد الاختصاص به ويلزم ان تكون
تلك العريضة مرفوقة بصورة من الحكم ومشتملة على البيانات
الآتية

أولاً اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذي
يعينه لنفسه في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة

ثانياً — اسم ولقب وضعة المدين ومحل سكنه
ثالثاً — تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها
رابعاً — مقدار الدين

خامساً — بيان نوع العقار وموقعه بياناً كافياً صحيحاً

٦٨٢ — يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة امره
بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين
وقيمة العقارات المينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص
قاصراً على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء
من أحدها اذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف
لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن
٦٨٣ — اذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن
النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره موقفاً ويعين المبلغ الذي
يؤذن بالاختصاص بالعقارات من أجله

٦٨٤ — اذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بمقارنات
المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الامر الصادر بذلك الى
المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر
والامر الذي يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذي يصدر
منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الالوجه المقررة
بالمادة ٥٩٦ من القانون المدني والمواد التالية لها

(الفصل الرابع)

(في عرض الدين على الدائن وإيداعه ان لم يقبله ايداعاً رسمياً)

٦٨٥ — انا أراد المدين أداء الدين المقر به قدراً كان أو غيره يعرضه عرضاً حقيقياً على الدائن على يد محضر وهو محرر بذلك محضراً

٦٨٦ — يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضاً قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو امتناعه عنه أو اقراره بالمجز عن وضع الامضاء
٦٨٧ — تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور

٦٨٨ — يجوز أن يكون التنبيه على المدين بحضوره وقت الايداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه يوم كامل بالاقبل على الايداع الذي يحصل في صندوق المحكمة

٦٨٩ — يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن او في غيابه ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضراً وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائباً والا كان المدين ملزماً لاجل براءة ذمته من الدين بان يودع بدون اجراآت آخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته

٦٩٠ - على المودع أن يعرف في وقت الايداع عن الحجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها

٦٩١ - يسلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد أخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلنة اليه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه .

٦٩٢ - انما على الدائن أن يثبت أنه أخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالاعل بالانه عاجز على استلامه

٦٩٣ - لا يجوز للمدين ولورجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه الا اذا أثبت حصول الاخبار منه لدائته على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار

٦٩٤ - لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكماً نهائياً

٦٩٥ - يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية

٦٩٦ - الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتاً لصحة العرض الا بايداع المدين له مع الفوائد المستحقة لفاية يوم الايداع

٦٩٧ - يجوز عرض الدين عرضاً حقيقياً وقت المرافعة

أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم العروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن

(ذكرته ١٤ القعدة سنة ١٣١٢ - ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٦٩٨ - يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب ألا يمكن

تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها

٦٩٩ - يجوز للمدين أن يحصل على تعيين حارس بمعرفة

المحكمة للعين المعينة المعروضة

(الفصل الخامس)

(في اعطاء الصنـُـور)

٧٠٠ - كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون

صورة أو ملخصاً منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة

بدون احتياج لأذن من القاضي والا حكم عليهم بالتضمينات

٧٠١ - وأما الاوراق الخصوصية المحررة على يد مأمور

شرعى فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها

الا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الاوراق

المحررة بمعرفة المأمور المذكور

(الفصل السادس)

(في تحكيم المحكمين)

- ٧٠٢ - يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا على وجه الاطلاق
احالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه
ويجوز لهم أيضاً اشتراط الاحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص
- ٧٠٣ - لا يصح التحكيم الا بمن له التصرف المطلق في
حقوقه ومشاركة التحكيم لا تصح الا في المنازعات التي يمكن تسويتها
بالصلح بين الاخصام
- ٧٠٤ - يجب ايضاح موضوع المنازعة بالتصريح في مشاركة
التحكيم أو في أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح
والا كان العمل لاغياً
- ٧٠٥ - لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم
منهم بهذه الصفة الا اذا كان عددهم وترا وكانوا مذكورين باسمهم
في المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها
- ٧٠٦ - اذا كان المحكمون مفوضين فقط في الحكم مع
اشتراط عدم استثنائه واقضى الحال لتعيين محكم مرجح جاز
التفويض اليهم في تعيينه بمقرهم
- ٧٠٧ - اذا لم يتفق كل من الاخصام وقت المنازعة على

تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما يبط به أو تعذر عليه القيام به فبناه على عريضة من يطلب التعجيل من الاخصام تعيين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقدمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيابه بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الاحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وتراً مساوياً بالقل للعدد المتفق عليه بين الاخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك

٧٠٨ - اذا كان المحكمون مفوضين في تعيين المحكم المرجح عند انقسام اراءهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فعينه المحكمة بمعرفتها
٧٠٩ - اذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما يبط به لاي سبب من الاسباب يعين بدله بمعرفتها ويمتد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر

٧١٠ - اذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الاخصام أو المحكم المرجح ما يبط به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الاحوال

٧١١ - مشاركة محكم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة
٧١٢ - على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط الا اذا رضى الاخصام بامتداده

٧١٣ - اذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين والا

فيمجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين اذا كان الاخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين

٧١٤ - اذا لم يتم الحكم بعد قبوله التحكيم مانىط به بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمنات للاخصام

٧١٥ - لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم الا برضا جميع الاخصام

٧١٦ - لا يجوز ردهم عن الحكم الا لاسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم

٧١٧ - تتبع فى المرافعة أمام المحكمين الاصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم الا اذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون

٧١٨ - المحكمون المفوض اليهم بالصلح يعافون من الاجراآت المتبعة فى المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون

٧١٩ - يجب على الاخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل اقتضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً بالاقل والا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التى قدمها أحدهم الا فى الحالة التى يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فانه يجب تقديم الادلة والسندات فى النصف الاول من الميعاد

٧٢٠ - كل دعوى بحصول تزوير فى الكتابة أو ظهور

١٦٣ (في المواد المدنية والتجارية)

حادثه جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم
٧٢١ - يكون حكم المحكمين معتبراً اذا اشتمل على امضاء
أغلبهم واثبات امتناع الباقي من الامضاء

٧٢٢ - في حالة اقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم
بالكتابة والمحكم المرجح بحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فان لم
يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لاحد
الآراء الحاصلة منهم

٧٢٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة

٧٢٤ - انما يجوز استئنافهما لم يكن متفقاً على خلاف ذلك
ويكون الاستئناف على حسب الاصول المقررة في حق الاحكام
الصادرة من المحاكم

٧٢٥ - أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفهم أو
بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب
المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر
من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على
حسب الاحوال

٧٢٦ - المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون
غيرها بما يتعلق بتنفيذه

٧٢٧ - يجوز للاخصام طلب بطلان الحكم الصادر من
المحكمين بمعارضتهم لامر التنفيذ في الاحوال الآتية

أولاً — اذا كانت مشاركة التحكيم باطلة أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضا بامتداده

ثانياً — اذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها

ثالثاً — اذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين رابعاً — اذا صدر الحكم بشيء لم يطلبه الخصام

٤٧٨ اذا ادعى احد المحكمين بطلان الحكم المقتضى الامتناع من المضي في الدعوى
التي ساد عليها دعواه او اذا ادعى المحكمين ان الدعوى التي ساد عليها دعواه
للمادة ٨ من قانون التحكيم كذا في المادة ٨ من قانون المرافعات
ويجب ان تقدم تلك الدعوى على المحكمين والمدة المحددة في الدعوى
اجراء الوفاء بالطلب ولو بزيادة على المدة المحددة في الدعوى
تضمنت محضاً عند ساد كاف لادارة الملكية والادارة المحكمين
وعلى المستد ان يقدم دعواه قبل المدة باربعة وعشرين ساعة في الدعوى
وتسليمه واربعين ساعة في الدعوى الكافية على الأقل والحكم باعتبار الدعوى كالمادة

تسكنه ويجب وقت تقديم الدعوى ان يودع ماله في مئة مائة بقدر التماسه والادعاء
حاز الحكم ليعمل دعواه

فمن رفع مباشرة الى المحكمين دونه ان يقدم الى المحكمين او الى قاضي
التحصيل ويحكم قاضيهم وهم الى السعي في الدعوى وقدر المحكمين
او بامر القاضي في الدعوى الى السعي في الدعوى او بامر القاضي في الدعوى

و مستحکم امر آیت البیع از الم تفسیر له یعنی فی المبیع او ادا حکم فی المبیع
او ابطال المبیع

و ادا رفعت دعوی است و نه سداد و نه حقیقت المبیع و نه سداد و نه سبه
رفع و لم تفسیر او مانع حکم فیه بطلان او ابطال المبیع او سداد المبیع
او بطلان نه عرفت المبیع او اعتبارها مانع از سداد او بطلان فایز از سداد
البیع از ادا رای قاضی المواد الجزئیة و هو حکم بطلان المبیع طبقاً للمعاد
۷۸ الفایز البیع له سبب عام

والله اعلم بالصواب و دعوی است و نه سداد و نه حقیقت المبیع و نه سداد
و نه سبه و نه اعتبار او البیع له سبب عام فایز از سداد او بطلان
و نه سبه المبیع المحذور علیه و بقوله معیار استخفاف المبیع له عام
حسب دینا مانع از بطلان المبیع

۷۹ استند - بحکم العمل فیها القانون یفعل المبیع له سبب عام فایز
۷۹ یوسف فایز از اعتبار المبیع و نه العمل فیها القانون
فایز یفعل فایز له عام و نه المبیع له سبب عام فایز از سداد او بطلان
سداد و نه سداد فایز علیه سبب عام

۸۰ فایز علیه سبب عام فایز علیه القانون و نه سداد
فایز علیه سبب عام فایز علیه القانون و نه سداد فایز علیه سبب عام

تاریخ المبیع ۱۳۴۶ ۱۴ ۱۵۴۶ ۱۶ ۱۷۴۶

نشر و تخریص المبیع ۱۳۴۶ ۱۷ ۱۸۴۶

المحور السبعة (د)

- 1 Saisie - exécution (أ) حجز التنفيذ
- 2 Saisie - brandon (ب) حجز على المصلحة في حق
- 3 Expropriation ou Saisie immobilière (ج) نزع ملكة المصارف أو حجز
- 4 Saisie - arrêt exécutoire (د) حجز للمصلحة العامة
- 5 Saisie des rentes etc (هـ) حجز الأرباح والقسمة

المحور الثامن (د)

- 1 Saisie - arrêt Conservatoire (أ) حجز للحفظ للمصلحة العامة
- 2 Saisie conservatoire ou saisie gagée (ب) حجز احتياطي أو حجز رهني
- 3 Saisie conservatoire Commerciale (ج) حجز احتياطي تجاري
- 4 Saisie - foraine (د) حجز أجنبي
- 5 Saisie revendication (هـ) حجز الاستملاك

Bibliotheca Alexandrina



0530089